(٧)
الفلسطينيون في إسرائيل

مواطنة مشروطة بقبول يهودية الدولة

همّت زعبي

مدخل

جـاءت نتائج الانتخابات الأخيرة ومجرياتها لتؤكد اسـتمرار تصاعد قوى اليمين في إسـرائيل، ترافقت مع تنامي التحريض والعنصرية تجاه الفلسطينيين مواطني إسرائيل. وفعـلاً جاء هـذا العام، كما كان متوقعاً، بتضييق متسـارع تجاه الفلسـطينيين وتركّز السياسـات في محاولة للمقايضة على مواطنة الفلسطينيين واشتراط نيل الحقوق المدنية بالتنازل عن الحقوق القومية.

اسـتمرت بل تجذرت سياسة الملاحقة السياسـيّة لممثلي الجمهور العربي واستهداف تيارات سياسـيّة تتحدى سياسـة نتنياهو وحكومته، مثل قرار حظر الحركة الإسـلامية وإبعاد نواب التجمع عن الكنيست.

كما اسـتمرت اقتراحـات القوانين التي تهـدف إلى إقصاء الفلسـطينيين، وتصاعد التحريض والعنصرية في الشـارع الإسـرائيلي إلى أن وصل إلى حد استعمال العنف الجسـدي. كما تنامى التضييق الشرطوي والمؤسسـاتي على الحراك السياسي، وزادت الرقابة والتضييق على حريّة التعبير عن الرأي.

في المقابل، شهد المشهد الفلسطيني بداية تحولات ما في التمثيل السياسي للفلسطينيين وفي تجديد الأدوات السياسـية لمواجهة هذا الواقع. تجلى ذلك بشـكل كبير في تشكيل القائمة المشـتركة والالتفاف الجماهيري الواسـع حولها، كما ظهر في نتائج الانتخابات

الأخيــرة. هذا بالإضافة إلى محاولات لترتيب صفوف الجماهير العربية من خلال انتخاب أول رئيــس للجنة المتابعة لقضايا الجماهير العربية. وبداية تبني أدوات سياســيّة جديدة للعمل السياسي منها التوجه إلى جهات دولية في محاولة لتدويل قضايا الجماهير العربية.

بين سياســات حكومة نتنياهو في ولايته الرابعة، ومحاولات قيادة المجتمع الفلســطيني التصــدي لها، تجذّر الفقــر في المجتمع الفلســطيني وتفاقمت ظاهــرة العنف، وخاصة ظاهــرة قتل النســاء، وتوّســع الشــرخ الاجتماعــي بين الشــباب "العلمانيــين" وأتباع التيارات الإســلاميّة ليشــكّل كل هذا مشــهداً مركباً تتفاقم فيه المعضــلات والتحديات. نرصد في هذا الفصل من التقرير خمس قضايا أساســية، وهي: أولاً – تعمق العنصرية في إســرائيل تجاه الفلســطينيين في الداخل، وتجلياتها في الحيز السياسي والمجتمعي والتشــريعي. وثانياً – القائمة المشتركة بعد عام على انتخابها والتحديات التي تواجهها. وثالثاً – الخطة الخماســية الاقتصادية التي أقرتها حكومة نتنياهو ونتوقف عند معانيها. رابعاً – ننتقل إلى سياســات إدارة الحيز العربي وعمليات الهدم. وخامساً – نرصد الفقر والعنف في المجتمع. وننهي بإجمال يشمل خلاصة قراءتنا لهذه المستجدات.

شهدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة، آذار ٢٠١٥، تحريضاً غير مسبوق من سياسيين إسرائيليين على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وعلى ممثليه في الكنيست.

١. تصاعد العنصرية وتجلياتها السياسية

شــهدت الانتخابات البرلمانية الأخيرة، آذار ٢٠١٥، تحريضاً غير مســبوق من سياسيين إسرائيليين على المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وعلى ممثليه في الكنيست. وقاد هذا التحريض رئيــس الحكومة بنيامين نتنياهو، والذي برز في تصريحاته عشــية الانتخابات في فيديو رفع على صفحته على موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك) «العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع بأعدادهم الكبيرة» في محاولات لنزع الشــرعيّة عن السياسي للفلسطينيين في البلاد وتجنيد أصوات اليمين عامة وحــزب الليكود على وجه الخصوص. وكان لهذا، برأي الكثيرين، التأثير الأبرز على نتائج الانتخابات الأخيرة،[١] وفوزه بعكس كل التوقعات والاستطلاعات.

أثــارت هــذه التصريحات ردود فعل غاضبة في الشــارع الفلســطيني،[٢] وقد رفضت القائمة المشــتركة تأسف نتنياهو لاحقاً،[٣] وقالت: «إن عنصرية نتنياهو وحكوماته لم تبدأ، ولــن تنتهي، بالتصريحات المحرضة هذه. وعلى الرغم من ردود فعل خارجية ومنها تعبير البيــت الأبيض عن مخاوف عميقة لدى القيادة الأميركية بشــأن اســتخدام «لغة خطاب مثيرة للانقسام في الانتخابات الإسرائيلية التي من شأنها تقويض المواطنين العرب،[٤] فإن هذه التصريحات كانت بمثابة ضوء أخضر أعطى شــرعية رســميّة لاستمرار التحريض على الفلســطينيين، وقيادتهم السياسيّة، وقد طال التحريض القائمة المشتركة خلال فترة الانتخابات وبعدها.

شرعنت تصريحات نتنياهو استمرار تحريض اليمين الإسرائيلي، إلى درجة وصل فيها التحريض إلى الهجوم الجسدي على النائبة زعبي، كما حدث خلال مشاركتها في كليّة (رمات غان) في مناظرة سياسية حول دور المرأة في السياسة. حيث استجاب العديد من الناشطين المتطرفين الإسرائيليين إلى طلب باروخ مارزل، مرشّح قائمة «ياحد» بحضور المناظرة «لمحو ابتسامة حنين زعبي». وقد تعرضت النائبة زعبي إلى محاولات هجوم جسدي وصلت إلى حد أن أحدهم رشها بالعصير مهدداً بتحطيم يدها وإغلاق فمها.[٥]

وكما كان متوقعاً، كان أفيغدور ليبرمان، رئيس حزب «يسرائيل بيتنو» من أبرز المحرضين على القيادة الفلسطينية، فقد هاجم أعضاء الكنيست الفلسطينيين بشدّة خلال حملته الانتخابية،[٦] وانضم نفتالي بينت، رئيس حزب البيت اليهودي، إلى التحريض، وصرّح في إحدى جولاته الانتخابية بأن «من يحاول التنزه في النقب في السنوات الأخيرة، يعلم أنه لا يستطيع أن يركن سيارته بجانب أحد الأودية في النقب، لأنهم بالتأكيد سيقتحمونها ويسرقونها (أي العرب). كذلك في بيتح تكفا والجليل يسرقون تراكتورات الفلاحين».[٧]

لم تقتصر تفوهات نتنياهو التحريضية على فترة الانتخابات فقط، فبعد عملية إطلاق النار على حانة في قلب مدينة تل أبيب، التي نفذها نشأت ملحم من عارة، بتاريخ ٢٠١٦/١/١، وقَتل خلالها شخصين، وزعمت الشرطة أنه قتل أيضاً سائق سيارة أجرة عربي في اليوم نفسه، قام نتنياهو بالتحريض على العرب من خلال التوعد بأنه سيجمع السلاح غير المرخص في المجمعات العربية وأنه لن يسمح بأن تكون هناك دولتان داخل دولة إسرائيل.

تميزت فترة حكم نتنياهو، السابقة والحاليّة، بتجذر ثقافة الملاحقة السياسية تجاه ممثلي الجمهور الفلسطينيين في إسرائيل.

وتابع التحريض بعد هذه العملية، أيضاً، وزير الأمن الداخلي، أردان، الذي اعتبر أن القيادات العربية في إسرائيل حرضت على أجهزة الأمن وأن استنكاراتها لحادثة تل أبيب شكلية وليست حقيقية، واتهمها بأنها تشجع مثل هذه الأعمال.[٨]

١.١. الملاحقة السياسية

تميزت فترة حكم نتنياهو، السابقة والحاليّة، بتجذر ثقافة الملاحقة السياسية تجاه ممثلي الجمهور الفلسطينيين في إسرائيل. ووصلت ذروتها في العام ٢٠١٥، بحظر الحركة الإسلامية الشمالية، وملاحقة التجمع الوطني الديمقراطي، عبر إبعاد نوابه عن الكنيست مع بداية العام ٢٠١٦.

كما طالت الملاحقة السياسيّة ممثلين آخرين، فسجن عضو الكنيست السابق، سعيد نفّاع، وقدمت لائحة اتهام ضد النائبة حنين زعبي، وصدر حكم بالسجن بحق الشيخ رائد صلاح شمل الإبعاد عن القدس، وصدر، أيضاً، أمر منع سفر بحقه وبحق نائبه الشيخ كمال خطيب.

تأتي هذه السياسات في محاولات حثيثة من اليمين الإسرائيلي لنزع الشرعيّة عن التمثيل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل ورسم حدود المسموح والممنوع لهذا التمثيل، بما يتماشى مع الهيمنة السياسية لليمين على الساحة الإسرائيلية. وخاصة لاحقاً لتشكيل القائمة المشتركة التي حازت دعماً جماهيرياً واسعاً، كما نوضح لاحقاً، والتي مثّل تشكيلها مرحلةً جديدةً من العمل السياسي الفلسطيني قد يزعزع سياسة فرّق تسد التي انتهجتها إسرائيل، تجاه الفلسطينيين، منذ قيامها.

- **١.١.١ تنفيذ الحكم في النائب سعيد نفّاع:**

في ٢٠١٥/٨/٣١ رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا، الالتماس الذي قدمه مركز «عدالة» باسم النائب السابق سعيد نفّاع، ضد قرار المحكمة المركزية الذي صدر في ٤ أيلول ٢٠١٤ وقضى بسجنه فعلياً مدة عام، وأقرته محكمة العدل العليا بعد استئناف نفاع في تشرين الأول من العام نفسه. وأقرت المحكمة أن يبدأ نفّاع تنفيذ الحكم يوم ٦ تشرين الأول ٢٠١٥. واعتبر مركز عدالة قرار المحكمة العليا مثالاً واضحاً على «تغليب الحسابات السياسيّة الإسرائيلية على القضاء وسلطة القانون».[٩] وقد أثارت محاكمة نفّاع ردود فعل منددة بين قيادات المجتمع الفلسطيني في الداخل والخارج. وأجمعت جميعها على أن المحاكمة تصب في خانة المحاكمات السياسية.[١٠]

- **١.١.٢ محاكمة النائبة حنين زعبي**

أعلن المستشار القضائي[١١] في تاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٥ قراره تقديم لائحة اتهام ضد النائبة حنين زعبي بتهمة التحريض على العنف وإهانة موظف حكومي. وفي وقت لاحق، ٢١ كانون الأول ٢٠١٦، أدانت محكمة الصلح في مدينة الناصرة، النائبة حنين زعبي، بتهمة إهانة شرطي بعد أن قدمت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام ضدها. وقد أسقط من لائحة الاتهام تهمة التحريض وفق اتفاقية وقعت بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٠، بين محامي زعبي وبين النيابة ووفقها أسقطت النيابة تهمة التحريض. وطلبت النيابة السجن ٦ أشهر مع وقف التنفيذ لمدة ٣ سنوات في حالة «تكرار الإهانة مرة ثانية» وتأجلت الجلسة إلى يوم ٢٠١٦/٢/٧ .[١٢]

- **١.١.٣ إجراءات قانونية بحق الشيخ رائد صلاح:**

شهد العام ٢٠١٥، تصعيداً في التضييق على الحركة الإسلامية – الشق الشمالي وعلى رأسها الشيخ رائد صلاح ورفضت المحكمة المركزية في القدس استئناف الشيخ رائد صلاح بشأن ملف ما بات يعرف باسم «خطبة وادي الجوز»،[١٣] وأبقت الحكم ضده بالسجن الفعلي

لمدة ١١ شـــهراً، وكان هذا في ٢٠١٥/١٠/٢٧. وتأجل قرار الحبس، بعد أن وافقت المحكمة العليا الإســـرائيلية، بتاريخ ٢٠١٥/١١/١١، على طلب هيئة الدفاع، تأجيل تنفيذ الحكم، إلى حين إتمـــام ما وصفته بـ«الإجراءات القانونية».[١٤] ومدد وزير الداخلية آرية مخلوف درعي أمر منع السفر للشيخ رائد صلاح ونائبه الشيخ كمال خطيب ٥ أشهر إضافية.[١٥] وسلمّت السلطات الإسرائيلية في ٢٠١٦/١٢/٢٨، الشـــيخ صلاح أمراً عسكرياً يحظر عليه دخول القدس مدة ستة أشهر، ابتداء من تاريخ ٢٥ كانون الأول وحتى ٢٤ حزيران من العام ٢٠١٦.[١٦]

١.٢ حظر الحركة الإسلامية:

وفي تصعيد خطير تجاه التمثيل السياســـي للفلســـطينيين في إســـرائيل، ومحاولة حثيثة لرســـم الخطوط العريضة المسموح بها لنشاط الفلسطينيين السياسي، قامت الحكومة بخطوة تصعيدية جداً، غير مسبوقة، تجاه الحركة الإسلامية – الشق الشمالي. حيث وقّع وزير الأمن موشيه يعالون على أمر حظر الحركة الإسلامية، وذلك بحسب قانون الطوارئ الانتدابي. وجاء هـــذا القرار على الرغم من اعتراض الجهاز الاســـتخباراتي (الشـــاباك) على هذه الخطوة،[١٧] خوفاً من تحول بعض أعضاء الحركة الإســـلامية للعمل الســـري وردود فعل قوية من المجتمع الفلسطيني.

في تصعيد خطير تجاه التمثيل السياسي للفلسطينيين في إسرائيل، ومحاولة حثيثة لرسم السقف المسموح به لنشاطهم، قامت الحكومة بخطوة تصعيدية جداً تجاه الحركة الإسلامية - الشق الشمالي، حيث وقّع وزير الدفاع موشيه يعالون على أمر حظر الحركة الإسلامية.

وبموجب ما جاء في القرار الذي نشـــر في مجلّد النشـــر الرســـمي رقـــم ٧١٤٧، بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥، فإن الوزير وبحســـب صلاحيته حســـب بند ٨٤ لقانـــون الطوارئ من العام ١٩٤٥، وبعـــد قناعة بأن الأمر ضروري للحفاظ على أمن الدولة والأمن العام فإن أي جهة أو شخص ينتمي للحركة الإسلامية من الآن فصاعداً، يشمل مجلس الشورى واللجنة التنفيذية، وكل جســـم أو مركز ينتمي إلى هذه الحركة هو تنظيم خارج عن القانون.[١٨] كما وأعلن الوزير مرســـوماً يخوّل بموجبه الجهات الأمنية وضع اليد على ممتلكات مؤسسات شركات وممتلكات في مجالات متعددة تابعة للحركة الإسلامية.

وفي مســـاء الثلاثاء ٢٠١٥/١١/١٧ دهمت قوى الأمن الإســـرائيلية مكاتب الحركة في أم الفحم وصادرت بعض الملفات والأجهزة واســـتدعت للتحقيق رئيس الحركة الشيخ رائد صلاح ونائبه الشـــيخ كامل خطيب ومســـؤول ملف القدس والأقصى د. سليمان أحمد، كما اعتقلت مســـؤول العلاقات الخارجية فيها د. يوســـف عواودة. واقتحمت أيضاً مقر جمعية «يافا» في مدينـــة يافا، بالإضافة إلى «مكتبة اقرأ الشـــاملة»، ومدرســـة حراء لتحفيـــظ القرآن في رهط ومكتبي جمعية «اقرأ» ومؤسسة «النقب للأرض والإسكان» في بئر السبع. وعقّب رئيس الحركة الإسلامية الشيخ صلاح على قرار إسرائيل بوصفه بالتعسفي والظالم.[١٩]

اعتبر الفلسطينيون في إسرائيل وممثلوهم أن هذه الخطوة قرار سياسي موجه ليس فقط ضد الحركة الإسلامية، وإنما ضد الجماهير العربية كلها واستنكرته بشدّة. ودعت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية إلى اجتماع طارئ قررت خلاله إعلان الإضراب العام والشامل في المرافق كافة في المدن والقرى العربية يوم الخميس ٢٠١٥/١١/١٩. هذا إلى جانب سلسلة من الخطوات الكفاحية تصدياً للقرار،[٢٠] من جملتها وثيقة مناهضة لقرار الحظر.

رافق هذا الإعلان جملة من الاحتجاجات الشعبية، وشارك الآلاف من أبناء وقيادات الداخل الفلسطيني في تظاهرة حاشدة، مساء السبت، ٢٠١٥/١١/٢٨، كانت قد دعت إليها لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية. ومجدداً أكد المشاركون وحدة الصف العربي في إسرائيل وأن شرعية الحركة الإسلامية، مستمدة من الجماهير، معتبرين أن المشاركة الكبيرة من مختلف المشارب والأحزاب العربية هي الاستفتاء الحقيقي على هذه الشرعية.[٢١] كما أقامت لجنة الدفاع عن الحريات في مدينة أم الفحم، خيمة مناهضة لحظر الحركة الإسلامية وشهدت العديد من النشاطات والفعاليات والمحاضرات لقيادات فلسطينية.

طال القرار الحركة الإسلامية بشكل خاص، لعدة أسباب، أهمها نشاطها فيما يتعلق بالقدس عموماً والمسجد الأقصى على وجه الخصوص.

وفي محاولة لتبني أدوات جديدة للتعامل مع واقع الفلسطينيين في البلاد، من خلال تدويل قضاياهم، التقى نواب من المشتركة، يوسف جبارين وجمال زحالقة والمحامي أسامة السعدي، سفير الاتحاد الأوروبي في تل أبيب وطرحوا خلال اللقاء قضية حظر الحركة الإسلامية وإخراج مؤسساتها عن القانون ودعوا الاتحاد الأوروبي إلى أخذ دور فعّال أكثر بالضغط على الحكومة الإسرائيلية من أجل التراجع عن هذا القرار.[٢٢]

كما حاز القرار اهتماماً كبيراً لدى المثقفين والنشطاء والأكاديميين في الداخل الفلسطيني، واصطف ضد الحظر أيضاً مثقفون ونشطاء ممن كانوا شركاء في النقد الحاد للحركة الإسلامية الشمالية بالأساس بسبب مواقفها من القضايا الاجتماعية.[٢٣]

دعت لجنة المتابعة إلى مؤتمر أكاديمي بعنوان «حظر الحركة الإسلامية والمستقبل السياسي العربي» شارك فيه العديد من الأكاديميين والقيادة الفلسطينية. وقد أجمع معظم المشاركين والمشاركات على أن هذا القرار يتعدى كونه ضد الحركة الإسلامية وإنما يشكّل هجوماً على الأقلية الفلسطينية برمتها، واعتبروه مرحلة مفصليّة في علاقة الدولة مع الجماهير الفلسطينية.

وجاء في أحد التحليلات أن هذا القرار يشكل مرحلة جديدة للصهيونية، وهي حرب قد تعتبر الأخيرة على شكل المشروع الصهيوني بعد أن أصبحت حدود الدولة، معروفة نوعاً ما. وأنها حدث كبير ومحاولة لترسيم علاقة الدولة مع الفلسطينيين عموماً ومع الأقلية الفلسطينية على وجه الخصوص. فالصراع مع الفلسطينيين في الداخل اليوم، كما جاء في مداخلة القانوني رائف زريق، هو على المواطنة وليس داخل المواطنة، بمعنى أن استمرار المواطنة مرهون أكثر من أي وقت مضى بخطاب الولاء.

وقد طال القرار الحركة الإسلامية بشكل خاص، لعدة أسباب، أهمها نشاط الحركة الإسلامية فيما يتعلق بالقدس عموماً والمسجد الأقصى على وجه الخصوص. وطبيعة خطاب الحركة الإسلامية، خاصة أن خطابها لا يشكل جزءاً من خطاب المواطنة وشكل المجتمع الإسرائيلي برمته، والاستفراد بها في هذه الحالة أسهل. كما أن توقيت هذا القرار تزامن مع مناخ عالمي يبرر اختيار هذا الموعد، خاصة مع العمليات الإرهابية لداعش في باريس. [٢٤]

كما كان هناك إجماع شبه كامل على التضامن الشعبي والقيادي الفلسطيني مع الحركة الإسلامية، كذلك كان هناك إجماع شبه تام بين الوزراء والتيارات السياسية الإسرائيلية التي رحبّت بهذا القرار،[٢٥] وربطت بين الحركة الإسلامية والإرهاب الإسلامي العالمي، المتمثل حالياً بـ«داعش» بهدف شيطنة الحركة الإسلامية وزيادة الإجماع الإسرائيلي من ناحية، ومحاولة نيل شرعية دولية لهذه الخطوة من ناحية أخرى.

فعلى سبيل المثال، جاء على لسان وزير الأمن الداخلي جلعاد اردان: «لا يمكننا أن نتجاهل أن أيديولوجية الحركة الإسلامية بشقها الشمالي، تدعو إلى إقامة خلافة إسلامية بإسرائيل، على غرار حماس وداعش». وأضاف: إن على إسرائيل تشكيل نموذج ورأس الحربة في محاربتها للإسلام المتطرف.[٢٦] وطبعاً لم يكن رد وزير الاقتصاد نفتالي بينت مختلفاً، فقد قال: «من باريس حتى القدس– حرب الإرهاب واحدة. ودولة إسرائيل (في هذه الخطوة) تنتقل من الكلام إلى الأفعال. إسرائيل تقود المعركة العالمية والعالم الحر ضد الإسلام السياسيّ».

لم تكن ردة فعل اليسار الصهيوني مختلفة عن ردود فعل اليمين الإسرائيلي، وقد استقام الطرفان حول أن هذه الخطوة صحيحة، وجاء في بيان المعسكر الصهيوني «أن المعسكر الصهيوني قد طالب بهذه الخطوة قبل أكثر من شهر، خسارة أن بيبي أخذ كل هذا الوقت لأخذ القرار الصائب». وبارك عضو الكنيست، عن المعسكر الصهيوني، إيتسك شمولي، هذه الخطوة «حتى لو جاءت متأخرة – الشق الشمالي للحركة الإسلامية متطرف ويعمل بشكل منهجي على التحريض وبث الكراهية» وطالب هذا المعسكر باتخاذ خطوات شبيهة ضد حركات اليمين المتطرف وعلى رأسها «لهافا».[٢٧]

لم تكن ردة فعل اليسار الصهيوني مختلفة عن ردود فعل اليمين الإسرائيلي، حيث جاء في بيان المعسكر الصهيوني «أن المعسكر الصهيوني قد طالب بهذه الخطوة قبل أكثر من شهر».»

١.٣ إبعاد أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي عن الكنيست:

وفي استمرار لمحاولات رسم حدود الحراك السياسي المسموح للفلسطينيين بالداخل وهندسته بحسب ما يتلاءم مع هيمنة اليمين على الساحة الإسرائيلية، ومعاقبة من لا يتماشى مع «الخطوط الحمراء» التي تفرضها حكومة نتنياهو. واستمراراً لسياسة فرض الحصار وعزل القدس والمقدسيين عن باقي الشعب الفلسطيني، قامت لجنة السلوك

البرلمانية بإبعاد النواب من التجمع الوطني الديمقراطي، في القائمة المشـتركة د. باسـل غطاس وحنين زعبي أربعة أشهر عن الكنيست، ود. جمال زحالقة مدة شهرين. وجاء هذا القرار بعيد لقاء أعضاء الكنيست مع عائلات الشهداء المقدسيين المحتجزة جثامينهم منذ أربعة أشهر.[٢٨]

تعرّض التجمع لهجمة شـديدة من جميع القوى السياسـية الإسرائيلية شاركت فيها غالبية وسـائل الإعلام الإسرائيلية في محاولة لشـيطنته واتهامه بعبور الخطوط الحمراء التي تسمح بها المواطنة الإسـرائيلية، والتضامن مع الإرهاب، وطالبت الحكومة بتشديد العقوبة على أعضاء الكنيست من التجمع، وسارعت إلى اقتراح قانون يمنح الكنيست حق إبعاد أو تعليق عضو كنيست في حال «أساء السلوك».

وافقت إدارة الائتلاف الحكومي، يوم ٢٠١٦/٢/٨، بالإجماع على مشروع القانون الذي بحسـبه تسـتطيع أغلبية الثلثين (٩٠ عضواً) إبعاد عضو كنيست أثناء ولايته الانتخابية. ويتجه الائتلاف الحاكم نحو سـن قانون عاجل داخل الهيئة العامة للكنيسـت، وليس عن طريق لجنة الوزراء كمحاولة لمنع المستشـار القانوني للحكومة من تعطيله أو طلب تغييرات عليه في حال وجود ثغرات قانونية.[٢٩] ويشكل هذا الأمر إشارة إضافية إلى احتمال انزلاق إضافي خطر في السياسة الإسرائيلية تجاه التمثيل السياسي للفلسطينيين في البلاد.

تعرّض التجمع لهجمة شديدة من جميع القوى السياسية الإسرائيلية شاركت فيها غالبية وسائل الإعلام الإسرائيلية في محاولة لشيطنته واتهامه بعبور الخطوط الحمراء

يتوجـب التنويه بأن قضية إرجاع جثامين الشـهداء، أبرزت خلافاً بين وزير الأمن من ناحيـة ورئيس الوزراء ووزارة الأمـن الداخلي من ناحية أخرى، حيث عارض وزير الأمن الإسـرائيلي احتجاز جثامين الشهداء خوفاً من التصعيد، بينما أيد رئيس الوزراء ووزير الأمـن الداخلي احتجازها.[٣٠] وبالتالي، فإن الهجمـة على أعضاء التجمع والإجماع على ضرورة معاقبتهم دون التطرق إلى مناقشـة القضية الأساسية، وهي إرجاع أو الاحتفاظ بالجثامين، مؤشر إضافي على أن المناخ السياسي الإسرائيلي يحتكم إلى مناخ يميني لا يستند إلى «دوافع أو حجج» أمنية، وأن القرارات – حتى في الحالات الأمنيّة – لا تخضع بشكل أساسي إلى رأي «المهنيين» بل لمزاج السياسيين اليميني.

١.٤ تصاعد العنصرية المؤسساتية

لم تتأخر ردة فعل الشارع الإسرائيلي ومن ضمنه مؤسسات رسميّة، فانضم إلى التحريض والعنصرية والترهيب، وبرزت بشكل خاص في فترة «الهبة الشعبية» في شهري تشرين الأول والثانـي ٢٠١٥ .[٣١] وتمثلت بعضها في تحريض وترهيب بأماكن عمل في القطاع العام، بحق العمال العرب. فعلى سـبيل المثال كتبت بلدية «هود هشارون» على موقعها في الشبكة إعلاناً

للسكان بخصوص الوضع الأمني «لن يسمح بدخول عمال النظافة والصيانة لمؤسسات التربية خلال الدوام» في إشارة إلى العمال العرب أو العمال الأجانب.[٣٢]

كما قامت ما يسمى «لجنة مستوطني يهودا والسامرة» والتي تعنى بالاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وتحصل على أموال من الحكومة الإسرائيلية، بحملة خاصة دعت فيها اليهود في البلاد إلى مقاطعة عدد من المحال التجارية في عدة مدن، منها عكا. وذكرت اللجنة المذكورة أن المقاطعة تأتي بسبب دعم تلك المحال «للإرهاب» – على حد تعبيرها، موضحة أن تلك المحال قد أعلنت الإضراب في السابق بسبب أحداث أمنية.[٣٣]

وأشار الائتلاف لمناهضة العنصرية في إسرائيل في تقريره السنوي الذي نشر في آب ٢٠١٥، ويغطي سنة كاملة، إلى أن ظاهرة العنصرية لدى منتخبي الجمهور باتت ظاهرة شائعة جداً في السنوات الأخيرة. وفي تغطيته لهذه الظاهرة لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ أدرج أمثلة لمنتخبي جمهور وقادة قاموا بالتحريض على العرب. فجاء على سبيل المثال، أن رجل الدين من (كريات موتسكين) قال: «المجمع التجاري مليء بعرب يتصيدون بنات إسرائيل، وهذه ظاهرة خطيرة». وجاء هذا في إطار مقال له نشر على موقع «حباد». كذلك أدرجت في التقرير تفوهات لحاخامات ورجال دين يهود يطلبون عدم تشغيل العرب.[٣٤]

قدّم مركز عدالة في كانون الأول ٢٠١٥ التماساً إدارياً للمحكمة المركزية في اللد، يطالب فيه الشرطة بتعميم تعليمات إطلاق النار الجديدة التي أصدرتها.

١.٥ تصعيد عنف الشرطة وتضييق على حريّة التعبير عن الرأي:

تعاملت الشرطة ومؤسسات الضبط بعنف وشراسة متطرفة تجاه مشاركة الفلسطينيين في إسرائيل بالهبة الشعبية الفلسطينية. التي شارك فيها الكثير من أبناء الشعب الفلسطيني بالداخل وشهدت عدة بلدات عربية تظاهرات محلية نتجت عنها اعتقالات كثيرة.[٣٥]

كان رد فعل الشرطة شرساً تجاه هذه «الهبة الشعبيّة» فقامت باعتقال الكثيرين بطريقة عشوائية وجارفة. وقامت بملاحقة ناشطين وناشطات بهدف ترهيبهم وردعهم عن ممارسة حقهم بالتنظيم والاحتجاج. وقد استخدمت الشرطة والمخابرات الإسرائيلية، بحسب تقرير لمركز عدالة،[٣٦] سلسلة من الإجراءات التعسفيّة وغير القانونية:

- فعلى سبيل المثال أصدرت الشرطة عشرات أوامر الاعتقال «الاستباقية» بحق ناشطين سياسيين بتهمة «محاولة تنظيم تجمهر محظور في نهايته نيّة للشغب». علماً أن هذه الاعتقالات لا يوجد لها أي أساس قانونيّ، وأن التهم التي تحدثت عنها الشرطة غير موجودة أصلاً في كتاب القوانين الإسرائيلية.
- كما اعتقلت الشرطة عدداً من ذوي الناشطين/ات السياسيين بتهم خطيرة جداً، منها التحريض على الإرهاب، أما على أرض الواقع فإن الشرطة لم تجر معهم أي تحقيق. وكان هذا بهدف الضغط على الناشطين والناشطات.[٣٧]

- قامت الشرطة باعتقال ثلاثة سائقي حافلات أقلت المتظاهرين، مع العلم أنهم كانوا يمارسون مهنتهم ولا تربطهم بتنظيم التظاهرة أي صلة. وقد أبقت الشرطة سائقي الحافلات رهن الاعتقال عدة أيام نقلتهم بعدها المحكمة للحبس المنزلي. [٣٨]
- استمرت الشرطة، كما في الاحتجاجات على الحرب على غزة، عام ٢٠١٤، بسياسة اعتقال الأطفال وانتهاكات خطيرة بحقهم خلال الاعتقال. حيث اعتقلت أطفالاً وحققت معهم دون أن تسمح لهم بلقاء محام ودون وجود أي من ذويهم وفي ساعات الليل المتأخرة. كما أجبرتهم على التوقيع على مستندات لم يفهموا محتواها. وكل ذلك يتناقض جذرياً مع قانون الأحداث الإسرائيلي.[٣٩]
- كما تم استخدام العنف الجسدي بحق المعتقلين أثناء وجودهم في مراكز الشرطة، ونقل عدد منهم إلى المستشفى بعد اعتقالهم.[٤٠]

وفي رد نابع من العجر عن التعامل مع «الهبة الشعبية» وعمليات الطعن التي اجتاحت إسرائيل منذ الخريف الماضي، طلبت بعض القيادات الإسرائيلية ومن ضمنها وزير الأمن موشيه يعلون ورئيس الشاباك السابق يوفال ديسكن[٤١] ورئيس بلدية القدس من الجمهور حمل سلاحهم الشخصي في حال صادفوا عملية. هذا وأعلن عدة أعضاء كنيست أنهم باشروا حمل سلاحهم المرخّص كي يكونوا مثالاً يحتذى به لدى المجتمع الإسرائيلي.[٤٢]

تم خلال الهبة الشعبية، وتحديداً بين شهري تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠١٥، اعتقال ما يقارب ٢٥٠ ناشطاً وناشطة وتقديم ما يقارب ٣٠ لائحة اتهام.

في السياق نفسه، قدّم مركز عدالة في كانون الأول ٢٠١٥ التماساً إدارياً للمحكمة المركزية في اللد، يطالب فيه الشرطة الإسرائيلية بتعميم تعليمات إطلاق النار الجديدة التي أصدرتها. ويأتي الالتماس بعد رفض الشرطة طلباً سابقاً قدمه المركز للكشف عن تعليمات إطلاق النار لديها. ومن ضمنها التعليمات التي بحسبها يتعامل رجال الشرطة مع التظاهرات شرقي القدس والنقب. التعليمات والإجراءات في موضوع إطلاق النار على القاصرين، والتعليمات لاستعمال بندقية «روجر» كأداة لتفريق التظاهرات. وقد ذكر في الالتماس أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت خلال شهر أيلول من سنة ٢٠١٥ عن تغيير في تعليمات إطلاق النار إلا أنها رفضت الكشف عن تفاصيل هذا التعديل. [٤٣]

شكلت هذه التصريحات وتعليمات الشرطة، غير المعلنة لسياسة إطلاق النار، في ظل الأوضاع الأمنية المتوترة والمتزامنة مع التحريض وزيادة العنصرية خطورةً ملموسةً وتهديداً جدياً على سلامة الفلسطينيين، وخاصة أنها شجعت على الضغط السريع على الزناد، وتسببت باعتداءات قاتلة بحق الفلسطينيين. وكان من أبرز الحالات، التي تأكدت جديّة خطورتها إطلاق ست رصاصات على الشابة إسراء عابد، من الناصرة، في مدينة العفولة بادعاء محاولتها طعن جندي، وكان هذا في تشرين الأول ٢٠١٦. [٤٤]

١.٦ تضييق على حرية التعبير عن الرأي واعتقالات إدارية:

وفي حين شــكّلت الشــبكة الاجتماعية إحدى الوســائل التي ســاهمت في تعزيز دور الشباب في الحراكات الشبابية في الداخل، كما أشرنا في تقاريرنا السابقة، استمرت هذه الآلية بالخضوع لمراقبة شديدة، أيضاً، خلال العام ٢٠١٥. وترمي هذه الرقابة إلى تقويض الحراك الشبابي المتنامي في السنوات الأخيرة وترهيبه وإبعاده عن المشاركة السياسية.

ويأتي اســتهداف هذه الشريحة، بشــكل خاص، لتقدمها وسرعة تنظيمها في العديد مــن القضايا كان أبرزها مناهضة مخطط «برافر» في النقب وقضايا إضراب الأســرى عن الطعام وغيرها من القضايا. كما أن أكثر ما يميز عملها أنه عابر للأحزاب والتيارات السياسية واستعماله أدوات ولغة الفضاء الشبكي وقدرة الوصول إلى الرأي العام العالمي والتشبيك وتجنيد حركات شبابية عالمية. وفي هذا السياق نذكر اعتقال الناشط السياسي الشــاب أنس الخطيب في تشرين الأول ٢٠١٥ من مدينة شفاعمرو بتهمة التحريض على العنف والإرهاب. وقيام محكمة الصلح في الناصرة، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢، بتوجيه لائحة اتهام بحق الناشــطة والشاعرة دارين طاطور من قرية الرينة، بادعاء «نشر بوستات عبر الفيسبوك والتحريض على العنف وتأييد منظمات إرهابية.» [٤٥]

شهد هذا العام ارتفاعاً ملحوظاً في مظاهر العنصرية والكراهية في إسرائيل، بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤.

وفــي حديث هاتفي خــاص بالتقرير مع ماريا زهران، وهي متدربــة في مركز عدالة، جاء أنه خلال الهبة الشــعبية وتحديداً بين شــهري تشرين الأول وتشرين الثاني ٢٠١٥، تم اعتقال ما يقارب ٢٥٠ ناشطاً وناشطة وتقديم ما يقارب ٣٠ لائحة اتهام. وعلى الرغم مــن عدم وجود المعلومــات كافة حول جميع القضايا، وأن المركــز لم يعمل بعد على فرز القضايا بحسب الجيل ونوع التهم التي تقدم بحقها لوائح الاتهام، فإنه يمكن الادعاء أن هناك تصاعداً واضحاً في عنف الشرطة وتزايداً في تقديم لوائح الاتهام في قضايا تتعلق باســتعمال موقع التواصل الاجتماعي (فيســبوك) من ناحية، وتعاون القضاء مع النيابة العامة والشرطة من ناحية أخرى. [٤٦]

شــهدت الفترة نفســها اعتقالات إدارية على الخلفية نفسها، كما في حالة أمر اعتقال (أ.ج) والــذي أصدره وزير الأمن بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٨ لمدة ٣٠ يوماً على الرغم من أن ممثلــي النيابة أقــروا بعدم وجود أي أدلة في يد الدولة تســتدعي تقديمه للمحاكمة. وقد أصدر وزير الأمن أمر الاعتقال الإداري. [٤٧]

كما شــملت الاعتقالات السياسية في الداخل الفلســطيني، هذا العام، اعتقالاً إدارياً بحق الفتاة أســماء حمدان من الناصرة، والتي وجهت إليها لاحقاً تهمة نيّة تنفيذ عملية من خلال نصية قصيرة أرسلتها لأحد أفراد عائلتها. [٤٨]

تحريض وعنصرية في المجتمع الإسرائيلي:

لاقت تصريحات وسياسة اليمين المهيمنة على الساحة الإسرائيلية أرضاً خصبةً لتغذيتها، فقد تنامت العنصرية الشعبية وبرزت بشكل كبير في الشبكة، كما جاء في «تقرير الكراهية» لصندوق (بيرل كاتسنيلسون) الذي يلخّص مظاهر العنصرية في الشبكة للعام ٢٠١٥. وخلص التقرير إلى أن هذا العام شهد ارتفاعاً ملحوظاً في مظاهر العنصرية والكراهية في إسرائيل، بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٤. وأضاف: إن ارتفاعاً ملحوظاً في التحريض والكراهية برز في عدة فترات منذ العام ٢٠١٥، أبرزها فترة الانتخابات الأخيرة، آذار ٢٠١٥، وفي صيف ٢٠١٥؛ لاحقاً لعملية حرق عائلة دوابشة في قرية دوما، واستمر بالارتفاع خلال «الهبة الشعبية» التي تصاعدت منذ تشرين الثاني ٢٠١٥.

كما يشير التقرير إلى أن التحريض والعنصرية ضد العرب كانا الأبرز هذا العام. إذ كان هناك أكثر من ٢٣٦ ألف مقولة عنصرية وتحريضية في الشبكة ضد العرب، وأبرزها كان «عربي مخرب» «الموت للعرب» «عربي خائن».[٤٩]

تم في العام ٢٠١٥، الكشف عن ظواهر إقصاء وتمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل: فنادق «تحذّر» من مستجّمين عرب، مشروع إسكان يعد أصحابه المشترين المحتملين ألا يبيع شققاً للعرب، شركة لتأجير السيارات تميّز الزبائن العرب، كما طال التمييز، أيضاً، مجال التوظيف.

لم يقتصر التحريض على الشبكة فقط، بل طال الكثير من مجالات حياة الفلسطينيين. ويشير تقرير «جمعية حقوق المواطن»، إلى أنه كما في العام ٢٠١٤، كذلك كان في العام ٢٠١٥، فقد تمّ الكشف عن ظواهر إقصاء وتمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل. فنادق «تحذّر» من مستجّمين عرب، مشروع إسكان يعد أصحابه المشترين المحتملين ألا يبيع شققاً للعرب، شركة لتأجير السيارات تميّز الزبائن العرب، كما طال التمييز، أيضاً، مجال التوظيف.[٥٠]

تفاقمت أعمال العنف ضد مواقع دينية مسيحية، حيث أقدم متطرفون من عصابات «جباية الثمن» في حزيران ٢٠١٥ على إشعال النار في كنيسة «معجزة تكثير الخبز والسمك» المعروفة أيضاً باسم «الطابغة» على الضفاف الشمالية لبحيرة طبريا. وخط المعتدون شعارات باللغة العبرية ضد الديانة المسيحية، متهمين أتباعها بالوثنية. يذكر أن هذا هو الاعتداء الثاني على هذه الكنيسة التاريخية، التي تعتبر من أقدم الكنائس في فلسطين، ويعود تاريخها إلى القرن الثالث الميلادي.

سبق هذا الاعتداء بشهرين، الاعتداء على مقبرة كفر برعم المهجرّة وتدنيسها، حيث قام المعتدون بتكسير شواهد القبور والصلبان. كما تم الاعتداء على كنيسة قرية البصة المهجرة إضافة إلى اعتداء على المصلين في العام الماضي خلال صلاة ومراسيم العمّاد فيها.[٥١]

طال العنف الجسدي أفراداً من المجتمع الفلسطيني وتوسعت حملة العنف تجاه كل من له ملامح عربية شرقية، وخاصة خلال «الهبة الشعبية». فعلى سبيل المثال في تشرين

الثاني ٢٠١٥، طعن شـــاب ابن ١٧ سنة أربعة فلســـطينيين (بدويين من الجنوب موظفي بلدية واثنين من الضفة الغربية). وشهدت نتانيا في بداية تشرين الأول تظاهرة قام خلالها يهود بالاعتداء على مواطنين عرب وهتفوا في شوارع نتانيا «الموت للعرب».[٥٢]

- **تضييق في حيز الفن:**

اســـتمراراً للهجوم على حرية التعبير السياسي وفي محاولة متواصلة لتقويض العمل الفني الفلسطيني وترويضه من خلال استعمال الترهيب عبر التمويل، أعلنت وزيرة الثقافة والرياضـــة، ميري ريغف، بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٦، عن تجميد الميزانية التي كان من المقرر تحويلها إلى مسرح «الميدان» في حيفا، بادعاء أن «نشاط المسرح معاد لدولة إسرائيل». وجاء هذا القرار بعد مضي أسبوع واحد فقط على قرار وزير التربية والتعليم نفتالي بينت إخراج مسرحية «الزمن الموازي» لمسرح «الميدان» من سلة النشاطات التربوية المخصصة للمـــدارس في البلاد. وكان هذا على أثر أن هذه المســـرحية تروي قصة حياة الســـجين الفلسطيني وليد دقة، الذي أدين باختطاف جندي إسرائيلي وقتله.[٥٣]

استمراراً لسياسة تكميم الأفواه التي تمارسها وزيرة الثقافة في المجال الثقافي تجاه نشاطات لها علاقة بالثقافة الفلسطينية، أمرت الوزيرة بإقامة لجنة تحقيق لفحص تصرف سينماتك القانونية باستضافته مهرجان يعرض أفلاماً لها علاقة بالنكبة والعودة، تعمل على إنتاجها جمعية زوخروت.

وفي رد للمسرح على الخطوة التي قام بها الوزير بينت، توجه مركز عدالة باسم مسرح الميدان، بتاريخ ٢٠١٦/٦/١١، برسالة عاجلة إلى وزير المعارف، يطالبه فيها بالتراجع عن قراره، وجاء في الرســـالة أن قرار الوزير يشـــكّل مساً خطيراً بالحقوق الدستورية لمسرح الميدان، كما لجمهور الطلاب في المدارس العربية، وعلى رأسها حرية التعبير والإبداع.[٥٤]

وقدّم مركز عدالة، بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٦، التماســـين باســـم مسرح الميدان، يطالب فيهمـــا «بإلغاء قرار وزارة الثقافة الإســـرائيلية وبلديّة حيفا بتجميد ميزانيّات المســـرح». وكان هذا بعد أن أعلنت البلدية نيتها إعادة تمويل المسرح وتبنيها توصيات لجنة تقصي الحقائق التي قالت إنه لا توجد إشكالية في مسرحية الزمن الموازي. إلا أن تمويل المسرح لـــم يتحرر بعـــد أن تراجع اثنان من أعضاء اللجنة الموقعين علـــى التوصيات.[٥٥] وقد قدّم التماســـاً ضدّ وزارة الثقافة والوزيرة ميري ريغف للمحكمة العليا، بينما قُدّم التماس آخر ضـــدّ بلديّة حيفا في المحكمة المركزيّة. وقد قبلت المحكمة المركزية، بتاريخ ٢٠١٦/١١/٤، الالتمـــاس الذي قدمه مركز عدالـــة ضد بلدية حيفا، وأمرت المحكمـــة بإعادة تمويل عام ٢٠١٥ للمسرح وقبلت عملياً الادعاء أن قرار التجميد والتمويل غير قانوني.[٥٦]

لـــم تكن قضية الميدان الوحيدة التـــي حاولت من خلالها ميري ريغـــف تقييد العمل الفني وتقويضه بما يتناســـب مع المواقف السياسية للأغلبية اليمينية في حكومة نتنياهو، فقد أعلنت بعد فترة قليلة لاحقاً لإعلانها تجميد تمويل مسرح «الميدان»، عن قرارها تجميد تمويل مسرح يديره الفنان نورمان عيســـى، بســـبب رفضه الظهور على مسرح المستوطنات داخل الأراضي

المحتلة عام ٦٧. ولكن بخلاف حالة الميدان، خضع نورمان ســريعاً لضغوط اليمين وأعلن عن تغييــر موقفه بعد أن اجتمع بالوزيرة، ما حدا بالوزيــرة ميري ريغف إلى التراجع عن موقفها من تمويل المسرح.[٥٧]

واستمراراً لسياسة تكميم الأفواه التي تمارسها وزيرة الثقافة في المجال الثقافي تجاه نشاطات لها علاقة بالثقافة الفلسطينية، أمرت الوزيرة بإقامة لجنة تحقيق لفحص تصرف ســينماتك القانونية باســتضافته مهرجان يعرض أفلاماً لها علاقة بالنكبة والعودة، تعمل علــى إنتاجها جمعية زوخروت.[٥٨] وطلبت من اللجنة أن تفحص إن كانت الأفلام، التي لها علاقــة بالنكبة والعودة، تتناقض مع بند ٣ من قانون التمويل.[٥٩] هذا وقد واجهت الجمعية صعوبات كبيــرة أيضاً في محاولتها عرض المهرجان في مدينة حيفا وصلت درجة تدخل رئيس بلدية حيفا، يوني ياهف، محاولاً إلغاء عرض المهرجان.[٦٠]

• ١٠٧ الملاحقة عبر قوانين عنصرية

استمرت هذه الكنيست كما ســابقاتها باقتراح قوانين تمس حقوق الفلسطينيين، وقد مددت الكنيســت الإسرائيلية يوم ٢٠١٥/٦/١٥ سريان **قانون «المواطنة»** المؤقت المعروف بقانون منع لم شمل العائلات الفلسطينية.[٦١]

وقد ســنّ القانون المؤقت (قانون أمر الســاعة) لأول مرة في العام ٢٠٠٣، ومنذ ذلك الحــين تمــدد الحكومة العمل بالقانون ســنوياً. وقد صادقت هذه الكنيســت على تمديد سريان فعالية القانون لسنة إضافية، حيث صوّت على القرار ٥٧ عضو كنيست مقابل ٢٠ معترضاً وامتناع ٥ أعضاء.[٦٢]

وفي مناقشــة تمديد هذا القرار شهدت الكنيست مشادات حادة بين أعضاء الكنيست العرب، ونائب وزير الداخلية يارون مزوز، حين قال في جلســة لمناقشــة القانون: إن دولة إســرائيل تصنع معروفاً للعرب بمنحهم الجنسية الإسرائيلية. وقال موجهاً حديثه للنواب العرب في إشارة إلى (أسطول الحرية) إن «من يدعم الإرهاب لن يكون هنا». هذا وانضم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى التحريض ووصف النواب العرب بالنفاق، وقال: «لا أحد يســتطيع أن يصف الجنود الإســرائيليين بالإرهاب وارتكاب جرائم حرب، هم الذين يدافعون عنا».[٦٣]

يذكر أن عضو الكنيســت شرون جل من «إسرائيل بيتنا»، تقدم بتاريخ ٢٠١٦/٦/١٥ باقتراح تعديل «**قانون أساس - الكنيست**» بند ٧أ[٦٤]، وبحسبه يجبر أعضاء الكنيست على إثبات عدم دعمهم لنضال مسلح ضد إسرائيل، الأمر الذي قد يمس إمكانية ترشح أعضاء الكنيســت العرب إلى الكنيست. كما يضع معيقات أمام نشطاء سياسيين فلسطينيين من

الداخل للترشح للكنيست. وبحسب هذا الاقتراح، فإن ثقل إثبات عدم دعم النضال المسلّح ضد إسـرائيل ينتقل إلى المرشح، بعكس ما كان قائماً حتى اليوم، حيث يقع ثقل الإثبات على من يقدم التماساً بهذا الشأن ضد أي عضو/ مرشح للكنيست. [٦٥]

كما عاد «**اقتراح قانون أسـاس: إسـرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي**»[٦٦] أو ما يتعارف عليه باسـم «قانون القومية» الذي أثار جدلاً واسعاً في الدورة السابقة للكنيست الإسرائيلي، إلى هذه الدورة أيضاً. بعد أن طرحه عضو الكنيست آفي ديختير، عن حزب الليكود، ورئيس «الشاباك» سابقاً.

وجاء على لسـان ديختر: أن «هدف اقتراح «قانون أسـاس إسـرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي» مأسسـة كون إسرائيل دولة يهودية في القانون»، وجاء في البند الأول «يمأسس بقانون أساس مكانة إسرائيل الحصرية كدولة قومية للشعب اليهودي ويجب أن يفسّر القضاء الإسرائيلي بحسب هذا البند».[٦٧]

في المقابل، جاء على لسان رئيس الحكومة نتنياهو في جلسة الحكومة في نهاية تشرين الثانـي: «نحن عازمون على هذا القانون لأنه يرتّب بصورة واضحة كون إسـرائيل دولة يهودية وديمقراطية، دولة قومية للشعب اليهودي». ومع هذا قرر عدم تقديمه للجنة الوزراء وتحويله للجنة تشمل جميع الأحزاب في الائتلاف.[٦٨]

طالت اقتراحات القوانين هذا العام المشهد الثقافي والمدني للمجتمع الفلسطيني في الداخل، وذلك من خلال اقتراحات قوانين استهدفت بالأساس مؤسسات المجتمع المدني من اليسار الإسرائيلي وجمعيات حقوقية يسارية وفلسطينية.

طالت اقتراحات القوانين هذا العام المشـهد الثقافي والمدني للمجتمع الفلسطيني في الداخل وذلك من خلال اقتراحات قوانين استهدفت بالأساس مؤسسات المجتمع المدني من اليسـار الإسرائيلي وجمعيات حقوقية يسارية وفلسطينية. فعلى سبيل المثال، طرح حزب «البيت اليهودي» على جدول أعمال الكنيسـت، بتاريخ ٢٠١٥/٠٧/١٣، مشروع «**قانون الجمعيات**»، وذلك غداة صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق الدولية والذي اتهم إسـرائيل بارتكاب جرائم حرب خلال العدوان على غزة في الصيف الماضي.

ويهدف مشروع القانون إلى تضييق الخناق بشكل كبير على منظمات حقوق الإنسان وخاصـة في مجال التمويـل، إذ ينص على أن الجمعية التي تحصل على تمويل حكومات أجنبيـة بمبلغ يزيد على ٥٠ ألف دولار سـيتم تعريفها كـ«جمعية خارج» وسـتلزم بدفع ضريبة تعادل ٣٧٪ من المبلغ.

ويلزم مشـروع القانـون الجمعيات أن تضع علـى موقعها الإلكترونـي وعلى أوراق مراسـلاتها الرسـمية اسـم الدولة التي تمنحها الدعم. كما يطلب اقتراح المشروع من الوزارات والجيش الإسرائيلي الامتناع عن التعاون مع هذه الجمعيات.[٦٩]

وبتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٧، صادقت اللجنة الوزارية لشـؤون التشريع على هذا الاقتراح

واقتراح آخر مماثل لعضو الكنيســت الياتوف من «إسرائيل بيتنا» بالإضافة إلى اقتراح قانــون حكومي مماثل تقدمت به وزيرة القضاء إيليت شــكيد ووفقه تلزم الجمعيات التي معظم تمويلها من دول أجنبية التصريح بهذا بإصداراتها الرسميّة ويتوجب على موظفيها ان شــارة خاصة في الكنيســت وفي كل لقاء يحضره ممثل جمهور. هذا وتقرر أن تدمج هذه الاقتراحات في الاقتراح الحكومي في وقت لاحق.[٧٠]

أثار قرار اللجنة الوزارية انتقادات في أوروبا وأميركا، نظراً لأن القانون يســتهدف جمعيات تتلقى دعماً من دول ومنظمات أوروبية. [٧١] وأعرب السفير الأميركي في تل أبيب دان شبيرو عن قلقه من هذا القانون، على مسامع وزيرة القضاء الإسرائيلية. وجاء هذا في لقاء جمع شــبيرو وشكيد بعد لقاءات عقدها السفير مع مسؤولين في وزارة الخارجية وديوان رئيس الحكومة، وأوضح لهم عدم رضا الإدارة الأميركية عن القانون المقترح. كما وصلت شكيد وديوان رئيس الحكومة، رسائل مشابهة من سفراء ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا والاتحاد الأوروبي.[٧٢]

وفي اســتمرار للهجمة من الحكومة اليمينية على المشهد الثقافي، وتماشياً مع سياسة ربــط الحقوق بالواجبات عملت وزيرة الثقافة ميري ريغف، في ٢٠١٦/١/٢٦- على تقديم اقتــراح ما يعرف بقانون «**الولاء في الثقافة**» وهو عبــارة عن تعديل للقانون يهدف إلى تغيير طريقة تقديم منح تقدمها وزارة الثقافة بحيث يمكّن هذا التعديل من سحب التمويل مــن جهة تمس علم الدولة أو أحد رموزهــا أو تهينها، أو تحرض على العنصرية والعنف والإرهاب، أو من يعتبر يوم استقلال إسرائيل يوم حداد أو يلغي كون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.[٧٣]

كما طالت القوانين المقترحة في العام المنصرم مساً جدياً لحقوق الإنسان. فقد صادقت الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد ٢٠١٥/١٠/١٩ على اقتراح قانون تعديل قانون «**الحفاظ علــى أمن الجمهور**» مــن العام ٢٠١١ (تعديل رقم ٥)، يســمح لأفراد الشــرطة والأمن بالتفتيش الجسدي حتى دون وجود شبهات.[٧٤]

ولاحقاً للاعتراضات الجماهيرية الواســعة واعتراضــات قانونيين على صيغة التعديل المقترحة، وتقديم دائرة الاستشــارة القضائية في لجنة الدستور التابعة للكنيست توصيّة بعدم المصادقة على اقتراح «قانون التحســس» بصيغته الحالية. تم تعديل الاقتراح الأول ليشــمل النص الجديد معالجة حالتين «التفتيــش على خلفية جنائية والتفتيش على خلفية أمنيــة».[٧٥] هذا وقد صادقت الكنيســت على الصيغة الجديدة لاقتــراح القانون في بداية شباط ٢٠١٦. [٧٦]

قامت الحكومة الإســرائيلية، بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٢، بتقديم اقتراح قانون، يهدف إلى

تشـــديد العقوبات على المتظاهرين الفلسطينيين، والذي يستهدف بالذات المقدسيين منهم. حيث يشـــمل، اقتراح القانون،[٧٧] **تحديد الحد الأدنى من العقوبات على راشقي الحجارة** بحيـــث تكون خمس مدة العقوبة المفروضة على هـــذه التهمة. وينص الاقتراح أيضاً على حرمان أهالي المتهمين القاصرين، الذين يتم ســـجنهم مدة تتعدى الثلاثة أشهر، في مثل هذه التهم، من مخصصات الأولاد والمنح التعليمية، المقدمة من التأمين الوطني، خلال مدة سجنهم. ويغرّم القانون الأهل بدفع غرامة بقيمة ١٠,٠٠٠ شيقل. وقد تمت المصادقة على هذا القانون بالقراءة الثانية والثالثة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢ .[٧٨]

١.٨ دور الجهاز القضائي في التمييز وانتهاك حقوق الفلسطينيين

في حين يتم التركيز على الانتهاكات في السياســـات الحكومية، يشـــير تقرير لعدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل – أصدره لمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنســـان إلى الدور الذي يتولاه الجهاز القضائي الإسرائيلي في التمييز وانتهاك حقوق الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .[٧٩]

يشير تقرير «عدالة» إلى أن قرارات المحكمة العليا، تتماشى بشكل كبير مع السياسات الإسرائيلية.

ويشـــير التقرير إلى أن قرارات المحكمة العليا، تتماشـــى بشـــكل كبير مع السياسات الإســـرائيلية، فعلى ســـبيل المثال رفضت المحكمة في حزيران ٢٠١٥، التماســـاً تقدم به «مركز الدفاع عن الفرد» بخصوص قرار الحكومة الإسرائيلية من العام ٢٠٠٨. وبحسبه يأمر وزير الداخلية بعدم المصادقة على طلبات **لمّ شمل العائلات الفلسطينية إذا كان أحد الزوجين من سكّان قطاع غزة**. وطلب الالتماس إلغاء هذا القرار لأنه يعتبر كل أهالي غزة خطـــراً أمنياً وهو اعتبار جارف وتمييزي، كما يتناقض مع قانون الدخول إلى إســـرائيل والذي يتطرق إلى كل حالة كحالة فرديّة. وبررت المحكمة قرارها بأن الظروف الأمنية في قطاع غزة لم تتغير، وعليه فلا داعي لتغيير قرارات الحكومة.

كمـــا يتطرق التقرير إلى رفـــض المحكمة العليا الالتماس الذي تقدم به مركز عدالة مع مؤسسات حقوقية أخرى، ضد **قانون المقاطعة**، فقد اعتبر بعض قضاة المحكمة العليا أن نداء المقاطعة «إرهاب سياسي»، متجاهلين تماماً طابعه السلمي والشرعي الذي تتضمنّه حرّية التعبير والتعبير السياسي.

كما يشير التقرير إلى دور المحكمة العليا في تعزيز التقييد السياسي على الفلسطينيين فـــي الداخل، مدرجاً مصادقـــة المحكمة العليا على قرار المحكمـــة المركزية بإدانة النائب الســـابق ســـعيد نفّاع وســـجنه عاماً كاملاً كمثال على تجريم التمثيل والعمل السياسي للفلسطينيين ومصادرة حقهم في التواصل مع محيطهم العربي. هذا بالإضافة إلى رفض

المحكمــة العليا الالتماس الــذي تقدم به «عدالة» وجمعية حقــوق المواطن، والذي يطالب بإلغاء قرار الكنيســت برفع نسبة الحســم، كمثال لمصادرة حق الفلسطينيين في الترشح والتصويت والتعددية الحزبية داخل مجتمعهم.

وقــد ذكر التقرير قضايا إضافية لها علاقة بالســكن والمصادرة كأدلة على دور القضاء الإسرائيلي في المس بحقوق الفلسطينيين، نأتي على ذكرها لاحقاً في بند «سياسات الحيز».

٢. القائمة المشتركة بعد عام على تشكلها

مقابل هذه التطورات في سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين تشكلت القائمة المشتركة التي لقيت التفافاً جماهيرياً واسعاً وبنيت عليها الكثير من التوقعات.

بدأ العمل على تشــكيل القائمة المشــتركة، التي تضم الأحزاب العربية، مباشــرة بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات الإسرائيلية في كانون الأول ٢٠١٤. وقد جاء ذلك بعد رفع نســبة الحسم في انتخابات الكنيست إلى ٣,١٥٪ وصعوبة تجاوز الأحزاب والقوائم العربية لها، بالإضافة إلى الرد على تعمق المطلب الجماهيري بالوحدة.

شــكلت «القائمة المشتركة» بعد مفاوضات مكثفة قامت بها لجنة «الوفاق الوطني» التي بادر لتشــكيلها شخصيات قيادية في المجتمع الفلسطيني. عملت هذه اللجنة خلال أشهر عديدة من أجل الوصول إلى اتفاقية لتشكيل قائمة مشتركة تضم الأحزاب العربية الأربعة: الجبهة الديمقراطية للسلام والمســاواة، التجمع الوطني الديمقراطي، الحركة الإسلامية، والعربية للتغيير. ونجحت مساعيها على الرغم مما واجهته من صعوبات.[٨٠]

لاقت القائمة المشتركة التفافاً جماهيرياً واسعاً في الداخل الفلسطيني، وحصلت القائمة على ما يقارب ٤٤٧ ألف صوت زكتها بـ ١٣ مقعداً وبفائض أصوات أكثر من ٨ آلاف صوت، لتصبح القائمة المشتركة القوة الثالثة في الكنيست، بعد الليكود والمعسكر الصهيوني.

٢.١ التصويت للقائمة المشتركة:

لاقت القائمة المشــتركة التفافاً جماهيرياً واســعاً في الداخل الفلســطيني، وحصلت القائمــة على ما يقارب ٤٤٧ ألف صوت زكتها بـ ١٣ مقعداً وبفائض أصوات أكثر من ٨ آلاف صوت، لتصبح القائمة المشــتركة القوة الثالثة في الكنيســت، بعد الليكود والمعسكر الصهيوني.[٨١]

وبرز الالتفاف الجماهيري العربي الكبير حول القائمة، حيث وصلت النســبة الرسمية للتصويت إلى ٦٣,٧٪،[٨٢] وفي هذا ارتفاع عن الانتخابات السابقة التي وصلت فيها نسبة التصويت إلى ٥٦٪.[٨٣] وقد وصلت نســبة التصويت للقائمة المشتركة في بعض المجتمعات العربية إلى أكثر من ٩٠٪، فعلى ســبيل المثال وصلت نســبة الأصــوات الصالحة التي حصلت عليها المشــتركة فــي الطيبة ٩٥,٦٢٪، وأكثر من ٩٦٪ فــي أم الفحم وعرابة.[٨٤] ووصلت نسبة الأصوات الصالحة من مجمل الأصوات العربية إلى ٩٩٪، وحصلت القائمة

المشتركة على قرابة ٨٧٪ من هذه الأصوات، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على نسبة ١٣٪ فقط من الأصوات.[٨٥]

كما كان الالتفاف الفلسطيني كبيراً حول القائمة المشتركة، كان تحريض الأحزاب اليمينية على القائمة المشتركة وعلى الفلسطينيين مواطني الدولة. وكما أسلفنا سابقاً، قاد جوقة التحريض والعنصرية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والتي وصلت أوجها، في تصريحه يوم الانتخابات: «العرب يتدفقون إلى صناديق الاقتراع».

مقابل الهجمة العنصريّة والتحريض على القائمة المشتركة من اليمين كان هناك التفاف ما حولها من نشطاء إسرائيليين يهود.[٨٦] وعلى الرغم من قلة عدد هؤلاء النشطاء، وعلى الرغم من أن هذا الدعم لم ينعكس في زيادة بعدد الأصوات اليهودية للقائمة المشتركة، عن سنوات سابقة،[٨٧] فإن نشاطهم وتصريحاتهم خلال فترة الانتخابات، يمكن اعتباره مؤشراً على بداية تغيير ما في الساحة الإسرائيلية. ونعتقد أن هذا الالتفاف جاء بالأساس كرد فعل على الخطاب الديني اليهودي المستمر في كسب قوة في الشارع الإسرائيلي، والذي بدأ يؤثر على أنماط حياة العلمانيين منهم. ولكنه أيضاً، ولو بدرجة، أقل أثار استياء عاماً من الصهيونية.

تشكّل تركيبة القائمة المشتركة أحد التحديات الكبرى التي تواجه القائمة في تقدمها واستمرار كسبها لثقة الجمهور.

٢.٢ التحديات الداخلية:

تشكّل تركيبة القائمة المشتركة أحد التحديات الكبرى التي تواجه القائمة في تقدمها واستمرار كسبها لثقة الجمهور وتتمحور التحديات في هذا المحور بالآتي:

- الاختلافات السياسية بين الأحزاب. وقد أظهر العام الماضي تبايناً في التصريحات والمواقف وكذلك في الأداء السياسي بين أعضاء القائمة المشتركة، بحسب الانتماءات الحزبية.[٨٨]
- التغلب على التوترات القائمة بين الأحزاب والتي هي وليدة صراعات قوية كانت سائدة قبل تشكيل القائمة المشتركة بسنوات، وإيجاد طرق عمل مشتركة تغلب فيها الوحدة على المناكفات الحزبية التي ميّزت علاقة هذه الأحزاب في السابق، وهو تحد جدي أمام عمل المشتركة وما زلنا نشهد ترددات، في عمل الكتلة البرلماني،[٨٩] وبين نشطاء الأحزاب، حتى بعد مرور عام على تشكيلها.
- تغليب الوحدة السياسية على الخلافات الشخصية بين القيادات، بما في ذلك خلافات داخل الأحزاب وخلافات بين الأحزاب.[٩٠]
- تغليب المصلحة العامة للمشتركة على المصلحة الضيقة للأحزاب داخل المشتركة. ونقصد في هذا أن على مركبات المشتركة أن تجد الصيغة الأنسب التي تحصل

فيهـــا على قوة كل حزب وتميزه بـــين الجماهير العربية مـــن ناحية وبين مصلحة القائمة المشتركة والمصلحة العامة من ناحية أخرى.

تفـــاوت كبير في القضايا الاجتماعية بين مركبات المشـــتركة. ففي حين تتوافق أحزاب معينة برؤية علمانية نوعاً ما من القضايا الاجتماعية، تشكل الحركة الإسلامية وتوجهاتها الإســـلامية حول هذه القضايا، مركباً أساساً في القائمة، الأمر الذي يضع القائمة أمام تحديـــات جديّة في هـــذه المجالات عموماً وفي قضايا النســـاء على وجه الخصوص. وقد بـــرزت هذه القضيـــة خلال فترة الانتخابـــات وتفاقمت لاحقاً لها فـــي مواقف عدة؛ منها هجمة قام بها الشـــيخ كمـــال خطيب، على المثليين ومؤيديهم،[٩١] والتـــي أثارت الكثير من ردود الفعـــل المعارضة وأخرى مؤيدة، وقد تعرض التجمع لهجوم شـــرس وعنيف، خاصة بعد أن أصدرت شـــبيبته بياناً ضد هذه التصريحات،[٩٢] وبرزت كذلك في انفرادية النائبة حنـــين زعبي التي دافعت عن عداءة من قرية الطيرة، كانت قد هوجمت بســـبب مبادرتها لعقد ماراثون ركض يشارك فيه النساء والرجال، الأمر الذي عرضها لتهجمات قاسية.[٩٣]

وفي الحالتين وعلى الرغم من عدم وجود تمثيل للحركة الإســـلامية بشقها الشمالي في القائمة المشـــتركة، فإن هاتين الحالتين وغيرهما من القضايا شـــكّلت قضايا مركزيّة في المجتمع الفلســـطيني ولدى شريحة الشباب على وجه الخصوص، ولم تنجح المشتركة في أن تشكّل منصة لمناقشتها بل تجاهلتها بشكل شبه تام.

٢.٣ تحديات خارجية

كما أشرنا في هذا التقرير، يواجه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل عموماً وبعض من قيادته خصوصاً هجمة شرســـة من الحكومة الحالية، وهذا يضع على المشتركة مسؤولية كبيرة في التصدي بشـــكل وحدوي أمام هذه الهجمة. وقد بدا أن دور المشـــتركة لم يكن بحجـــم الهجمة والتحريض، وخاصة في قضية حظر الحركة الإســـلاميّة وفي إبعاد نواب التجمع عن الكنيست. وعدا إعلان موقف داعم للإسلامية وأعضاء التجمع وشجب سياسة حكومة نتنياهو اليمينية، لم تكن هناك خطوات تصعيدية بحجم التصعيد الحكومي.

بالإضافة إلى ما سبق، نلمس في المشتركة عدم القدرة على العمل بشكل جماعي ومنظم في مواجهة موجة التحريض والتضييق على الحراك السياســـي لدى الفلســـطينيين. فكما أشرنا سابقاً، لاقت الهبة الشعبية يداً من حديد في مواجهتها، ومع هذا يمكن اعتبار أن صعوبة تتبع مصير المعتقلين وتقصي معلومات حول أنواع التهم التي قدمت بشأنها لوائح اتهام، مؤشـــر واضح على غياب إستراتيجية جماعيّة للتصدي لهذه السياسات، وخاصة لدى القيادات السياسية ومن ضمنها القائمة المشتركة.

تواجه المشتركة، أيضاً، تحديات نابعة من علو سقف التوقعات الجماهيرية في قضايا معيشـــية يومية، مثل قضية هدم البيوت، والفقر، والتشـــغيل، وغيرها من القضايا. وعلى الرغم من أنه سابق لأوانه التحدث عن إنجازات أو إخفاقات، فإن شروط رئيس الحكومة الإســـرائيلي، على الخطة الاقتصادية الخماســـية التي أقرتها الحكومـــة في نهاية العام ٢٠١٥، كماسنشـــير لاحقاً، قد تشير إلى أن الإنجازات التي قد تحصلها المشتركة قليلة ولن تكن ملائمة للتوقعات الجماهيرية وخاصة فيما يتعلق بسياسة هدم البيوت.

٢.٤ محاولات جديّة لتغيير السلوك السياسي لدى النخبة الفلسطينية:

لقد مضى ما يقارب العام على تشـــكل القائمة المشـــتركة، ويمكن اعتبار حفاظها على الوحدة على الرغم من التحديات المذكورة أعلاه إنجازاً في حد ذاته لا يستهان به. وخاصة علـــى ضوء محـــاولات الحكومة التفرقة بين الأحزاب من خلال تســـليط الهجمة على بعض التيارات السياسية في المجتمع الفلسطيني، إلا أن مساعيها هذه لم تنجح، حتى الآن، فقد وقفت الأحزاب جميعها ضد هذه المحاولة، وشددت على ضرورة الوحدة كما جاء سابقاً.

لاحقاً لتشكل القائمة المشتركة، نجحت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في انتخاب أول رئيس لها بعد أن تفاقمت أزمة الرئاســـة التوافقية خلال العام ٢٠١٤ .[٩٤] ونعتقد أن عمل الأحزاب المشترك من خلال القائمة المشتركة كان عاملاً ساهم في حل هذه الأزمة.

تـواجـه "المـشـتـركـة"، أيـضـاً، تحديات نابعة من علو سقف التوقعات الجماهيرية في قضايا معيشية يومية، مثل قضية هدم البيوت، والفقر، والتشغيل، وغيرها من القضايا.

- **تدويل قضايا الفلسطينيين في إسرائيل:**

شـــهد العـــام الأخير وكمحاولـــة للتعامل مـــع التصعيد العنصـــري والتحريض ضد الفلســـطينيين في الداخل، تطوير أدوات عمل سياســـية لدى القيادة أبرزها كان التوجه للرأي العام العالمي لفضح سياســـات إسرائيل تجاههم وكشف واقعهم للعالم. وبالإمكان اعتبار هذا دليلاً على قناعة متشـــكلة لدى القيادة بقلة نجاعة اقتصار العمل على العمل البرلماني داخل إسرائيل فقط.

فعلى سبيل المثال، وكما جاء سابقاً توجه أعضاء من القائمة المشتركة إلى ممثلي دول أوروبية في خصوص حظر الحركة الإســـلامية. كما قام رئيس القائمة المشـــتركة، أيمن عودة، بجولة إلى الولايات المتحدة بهدف لقاء عدد من المســـؤولين الأميركيين وأعضاء في الكونجـــرس الأميركـــي، هذا بالإضافة إلى إجراء عدة لقاءات إعلامية في وســـائل إعلام مهمـــة. وجاءت هذه الزيارة بناء على دعوة تلقاها عودة من مراكز أبحاث أميركية. وجاء على لســـان عودة إنه لبى الدعوة «كي يكشـــف للعالم أن اليمين يبني إستراتيجية لإخراج الجماهيـــر العربية خارج الدائرة الشـــرعية وأن نتنياهو يقـــف على رأس المحرضين في البلاد».[٩٥]

كمـــا زار عضو الكنيســـت أحمد الطيبي الولايات المتحدة، أيضـــاً، وعرض في زيارته قضايا المواطنين العرب في إســـرائيل، ومن جملـــة اللقاءات اجتمع مع وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشـــؤون السياســـية وبحث معه قضايا الساعة. وتمحور اللقاء حول مكانة الأقلية العربية داخل إســـرائيل وأوضاعها، حيث استعرض أوجه التمييز وعدم المساواة، وطالب الأمم المتحدة بالعمل على إعداد خاص حول وضع العرب في إسرائيل.[٩٦]

استمراراً للسياســـة نفسها، وكدليل على تبنيها لدى أعضاء المشتركة كإحدى الآليات الإضافية لمجابهة سياســـة اليمين، قام د. باسل غطاس عن التجمع في القائمة المشتركة، بلقاء الســـكرتير العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، خوزيه آنجيل غوريا، وســـلمه رسالة باسم القائمة المشتركة بخصوص مخطط تهجير قريتي أم الحيران وعتير، طالباً منه التدخل لدى حكومة نتنياهو لمنع تهجير القريتين.[٩٧]

كمـــا انضمت لجنة المتابعة، إلى تبني هذه الآلية، وفي محاولة لتحســـين أدائها أعلنت مـــن خيمة «مناهضة حظر الحركة الإســـلامية» عـــن إطلاق «اليوم العالمـــي لدعم حقوق الفلســـطينيين في الداخل» وكان هذا في ٢٠١٦/١/٣٠ .[٩٨] وعلى الرغم من أن هذا اليوم لم يلق النجاح المتوقع وتلقى الكثير من النقد من أوســـاط عدة في المجتمع الفلسطيني،[٩٩] فإن البعض اعتبرها خطوة غير مســـبوقة في تاريخ نضال الجماهير العربية في الداخل، ومؤشراً على تبني أدوات جديدة من النضال.

استمراراً لسياسة نتنياهو وحكوماته المتعاقبة تجاه مواطنة الفلسطينيين من خلال إستراتيجية ربط الحقوق بالواجبات في محاولة للمقايضة على المواطنة من خلال الولاء للدولة اليهودية، جاءت الخطة الخماسية لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل.

٣. الخطة الخماسيّة (٢٠١٦-٢٠٢٠) لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل

أقرت حكومة نتنياهو في قرارها رقم ٩٢٢ بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٣٠، الخطة الخماســـية لتطوير المجتمع العربي في إسرائيل.

جاءت الخطة التي يتوقع أن تســـتثمر ما يعادل ١٥ مليار شيكل، بمبادرة مشتركة بين مكتب رئيس الحكومة ووزارتي المالية والمســـاواة الاجتماعية وتشمل الخطة الاستثمار في مجالات متعددة تشـــمل التربية والتعليم، البنـــى التحتية، المواصلات، الصناعة، التجارة، التشغيل، السكن، السلطات المحلية. وهي مختلفة بشكل جذري عن الخطط السابقة كونها لا تعتمـــد فقط على تحويل الميزانيات الخاصة مرة واحدة فقط، إنما تشـــمل تعديل آليات تخصيص ثابتة للميزانيات الحكومية في المجالات المختلفة.[١٠٠]

وعلـــى الرغم من أن هذه الخطة تمثل اعترافاً مبطناً بالتمييز تجاه الفلســـطينيين على مدار سنوات طوال. وعلى الرغم من أنها قد تحمل تغييراً ما في مستوى المعيشة للمجتمع العربي في إســـرائيل،[١٠١] إلا أنها جاءت في الأســـاس لدعم الاقتصاد الإســـرائيلي الذي

يثقــل عليه الوضع الاقتصــادي المتدني للمجتمع العربي.[١٠٢] ومــن ناحية أخرى تحاول حكومة إســرائيل أن تــفرض شــروطاً على المجتمع الفلســطيني تقوم من خلالها بربط تقدمه الاقتصادي بولائه للدولة اليهودية كما ظهر في بعض تصريحات نتنياهو بعد إقرار الخطة.

ما يثير الانتباه في خطة التطوير، اللغة المفكّكَة للمجتمع الفلسطيني، لفئات وطوائف.

ومن أبرز ما جاء في القرار الحكومي هذا، لغته المفكِّكَة للمجتمع الفلســطيني، لفئات وطوائف. إذ جاء في مقدمة القرار، «تطبق هذه الخطة على كل مجمعات الوسط العربي، الدرزي والشركســي، أو على جميع أبناء الأقليات؛ المســلمة، المسيحية، البدويّة الدرزية والشركســيّة». واســتثنى من بعض بنوده القرى الدرزية ومن بنود أخرى القرى البدوية، وذلــك لأن هنــاك قرارات حكومية ســابقة بخصوصهم. الأمر الذي يؤكد مجدداً ســعي الحكومة إلى تفتيت لحمة المجتمع العربي والتعامل معه كفئات وطوائف.

بالإضافــة إلى ذلك، يتبنى القــرار ذاته في البند الأول المتعلّق بالاســتثمار بالتعليم، قرارات وزارة التربية والتعليم في هذه الخصوص. ويذكر أن جزءاً من هذه القرارات يتعلق بفرض تعليم اللغة العبرية من جيــل مبكر، والتربية للديمقراطية والمواطنة الفعالة، بهدف دفع المجتمع العربي للانخراط في المجتمع الإسرائيلي وتعزيز الهوية الإسرائيلية لديه.[١٠٣]

أضف إلى ذلك، يذكر البند المتعلق في الاستثمار بالتربية والتعليم أن على وزارة المساواة الاجتماعيــة ووزارة الماليّــة أن تأخذا بعين الاعتبــار، في تطبيقها هــذا البند من القرار، احتياجات أقليات داخل مجتمع الأقليات وبشكل خاص احتياجات جهاز التربية المسيحي. الأمر الذي يؤكد مجدداً مساعي الحكومة إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني إلى فئات وطوائف.

وأخطر ما في القرار هو البنود الخامس والســابع والثالث عشــر. ففي البند الخامس الــذي يتطرق إلى الأمن الداخلي، يتبنى القــرار الحكومي قرار وزير الأمن الداخلي بناء خطة لتوســيع عمل الشرطة في المجتمع الفلســطيني وزيادة تطبيق القانون. الأمر الذي يعيــد إلى الأذهان تهديــد نتنياهو، بعيد عملية تل أبيب بدايــة العام ٢٠١٦، بخصوص تطبيق القانون وربط الحقوق بالواجبات.

بعد أقل من أسبوعين من قرار الحكومة بشأن الخطة، جاء تصريح نتنياهو، في الجلسة الحكومية صباح ٢٠١٦/١/١٠ ليؤكد أن حكومته مستمرة في اشتراط الاستثمار في المجتمع العربي بالولاء للدولة اليهودية.

أما البند السابع، المتعلق بالمسكن، فيتطرق في أحد بنوده إلى اشتراطه زيادة تطبيق القانون على الســكن في إشارة واضحة إلى استمرار سياسة هدم البيوت في المجمعات العربيــة، التي (السياســة) كانت قد تفاقمــت في العام ٢٠١٥ كما ســنظهر في فصل «سياسات الحيز» لاحقاً في هذا الفصل.

وفي إشــارة واضحة إلى أن هذه الخطة تحاول إخضاع المجتمع الفلسطيني وتطويعه للدولة اليهودية، جاء البند الثالث عشر ليؤكد أن من أهداف الحكومة زيادة نسبة المنخرطين في «الخدمة المدنية–الوطنية» وتقديم اقتراح قانون بتعديل اسمها إلى «خدمة جماهيرية»،

الأمر الذي يسمح للمنخرطين فيها من العرب بالاختيار بين التسمية «الخدمة المدنية–الوطنية» أو «الخدمة الجماهيرية»، كمحاولة لإخفاء النوايا الحقيقية من وراء هذه الخدمة والتحايل على المعارضة الواسعة في صفوف النخبة الفلسطينية لهذا الموضوع.

وينص البند الثالث في بند ١٣ (الخدمة الجماهيرية) على إقامة لجنة برئاسة «سلطة الخدمة المدنية–الوطنية» بمشاركة وزارة المساواة الاجتماعية ووزارة القضاء وقسم الميزانيات في وزارة المالية، وفحص إمكانية تقديم تشجيعات للسلطات المحلية العربية لزيادة أعداد المتطوعين لهذه الخدمة.

وبعد أقل من أسبوعين من قرار الحكومة بشأن الخطة، جاء تصريح رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، في الجلسة الحكومية صباح ٢٠١٦/١/١٠ ليؤكد أن حكومته مستمرة في اشتراط الاستثمار في المجتمع العربي بالولاء للدولة اليهودية، حيث قال «إن الخطة المصادق عليها لا يمكن تقديمها دون معالجة بتطبيق قوانين دولة إسرائيل على المجتمع العربي». وأضاف: «هناك فجوات بين المجتمع العربي تتضمن فجوات في الموارد وأيضاً في الحقوق والواجبات». [١٠٤]

أثار هذا القرار والتصريح الذي تلاه، العديد من ردود الفعل لدى قيادات المجتمع الفلسطيني في البلاد، معظمها ينتقد إقحام بنود حول الخدمة المدنية وتشديد العقوبات على مخالفات البناء، ويترقب بتشكك تنفيذ هذه الخطة وخاصة على ضوء تصريحات رئيس الحكومة ووضعه بعض الشروط لتنفيذها.[١٠٥]

في المقابل، اعترض عضو الكنيست أفجدور ليبرمان رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» على الخطة، واستمر في تحريضه على القائمة المشتركة، وقال: «في الوقت الذي يهدد فيه داعش بتدمير دولة إسرائيل تجد حكومة إسرائيل أن من الصحيح تقوية القائمة المشتركة التي كما داعش تماماً، هدفها تدمير دولة إسرائيل».[١٠٦]

٤. سياسات الحيز

شهد هذا العام استمراراً في تصعيد سياسة هدم بيوت الفلسطينيين في الداخل بحجة البناء «غير المرخص». يذكر التقرير السنوي لوزارة الأمن الداخلي للعام ٢٠١٤ أن العام ٢٠١٤ شهد ارتفاعاً حاداً في تنفيذ سياسة هدم البيوت بالنقب؛ في القرى المعترف بها وتلك مسلوبة الاعتراف. وأشار التقرير إلى أنه خلال العام ٢٠١٤ هدم ١٠٧٥ مبنى، ما يشكل زيادة بنسبة ٣٠٪ عن العام ٢٠١٣. كما جاء في التقرير أن أحد أهداف وزارة الأمن الداخلي للعام ٢٠١٥ تقليص ظاهرة البناء «غير المرخص» وهدم مبان غير قانونية

ومعالجة أوامر الهدم التي صدرت في سنوات سابقة وتشجيع الهدم الذاتي.[١٠٧] الأمر الذي يشير إلى أنه وعلى الرغم من عدم وجود معطيات رسمية عن العام ٢٠١٥، فإن هذه السياسة مستمرة وفي تصاعد، ونحاول في هذا الفصل الوقوف عند أبرز عمليات المصادرة والهدم التي طالت القرى والمدن العربية.

٤.١ سياسات الهدم والمصادرة في النقب

في ٢١٠٥/٧/١٢ أعلن وزير الزراعة الإسرائيلي، أوري أرئيل، سحب مشروع قانون «برافر» مؤقتاً من جدول أعمال اللجنة الوزارية بشؤون التشريع. وقال أرئيل إن «قرار التراجع بصورة مؤقتة جاء في أعقاب مباحثات قام بها في نهاية الأسبوع مع مسؤولين في النقب ورئيس الحكومة، لافتاً إلى أنه «سيقوم خلال الفترة القريبة القادمة بسماع جماهيري واسع مع الأطراف كافة بهدف التوصل إلى حل ملائم لإنهاء الوضع القائم، وبعده سيقوم بالنهوض بالقانون بناء على ذلك».

وقالت القائمة المشتركة، في أعقاب هذا القرار: إنه يجب شطب القانون وإلغاؤه كلياً والبدء في مسار وتوجه جديد مع قيادات الجماهير العربية للتوصل إلى تسوية، وليس سحبه مؤقتاً أو تجميده. وكانت القائمة المشتركة قد أبرقت في وقت سابق، رسالة عاجلة إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، طالبته من خلالها بالتراجع عن طرح القانون مجدداً، وأكدت أن القانون الذي تدعي الحكومة أن هدفه تسوية ملكية الأرض في النقب، ويصادر أكثر من نصف مليون دونم من أراضي المواطنين العرب في النقب، ويقتلع أكثر من ٤٠ قرية مسلوبة الاعتراف، بمثابة إعلان حرب على المجتمع العربي وسيؤدي لا محالة لتصد شعبي غير مسبوق.[١٠٨]

يذكر أن المحكمة العليا كانت أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥ قراراً بإخلاء قرية أم الحيران في النقب،[١٠٩] من أجل بناء بلدية يهودية ومنطقة لرعاية المواشي على أرضها. ويأتي قرار المحكمة بتهجير أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني وهدم عشرات البيوت على الرغم من اعترافها بأن الدولة قد قررت نقل الأهالي إلى هذه المنطقة وسمحت لهم بإقامة قرية فيها في العام ١٩٥٦، بعد تهجيرهم من أراضيهم في وادي زبالة خلال النكبة. وتعتبر «عدالة» هذا القرار، دليلاً إضافياً على دور الجهاز القضائي في المس بحقوق الفلسطينيين البدو في الكرامة والمسكن وشرعنة سياسة عنصرية تجاه سكان القرية.[١١٠]

في السياق نفسه، رفضت المحكمة العليا في ٢٠١٦/٥/١٤، استئنافاً تقدمت به عائلة العقبي بدعوى ملكيتها أرضها في النقب والتي تبلغ مساحتها ١٠٠٠ دونم.[١١١] وفي قرارها، رفضت المحكمة الاعتراف بالملكيّة التاريخيّة للعائلة على هذه الأراضي أو حتى

الاعتراف بالملكيّات البدوية في النقب ما قبل النكبة، كما رفضت الاعتماد على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.[١١٢]

أقدمت الجرافات الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٦، على هدم قرية العراقيب مسلوبة الاعتراف في منطقة النقب للمرة ٩١ على التوالي. وأكد أحد سكان العراقيب، الناشط عزيز الطوري، أن قوات إسرائيلية حاصرت القرية بعد أن دهمتها معززة بآليات الهدم والقوات الخاصة، وهدمت منازل القرية كافة، وشمل الهدم المنازل المقامة داخل المقبرة التي يقيم معظم الأهالي فيها، مما تسبب بحالة من الهلع لدى الأطفال. يذكر أن المرة السابقة التي هدمت فيها القرية كانت بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٨. وكانت قد هدمتها سابقاً بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٧ .[١١٣]

٤.٢ سياسات الهدم والمصادرة في الشمال - قرية الرمية

لم تقتصر سياسة هدم القرى الفلسطينية على النقب بل طالت الكثير من المجمعات والقرى الفلسطينية، فقد أصدرت المحكمة العليا، قراراً بوجوب إخلاء قرية الرمية، وهي قرية مسلوبة الاعتراف في الشمال، وهدم بيوتها حتى ٢٠١٥/١١/٢٨، وجاء هذا القرار بعد نضال استمر أكثر من عشرين عاماً. يذكر أن القرية تسكنها ٤٥ عائلة من حمولة السواعد تحمل صكوك ملكية «طابو» باسمها، وكانت قد وقعت العائلات في العام ١٩٩٥، اتفاقاً مع «دائرة أراضي إسرائيل» ينص على تعويضها بقسائم بديلة، ولم تقم «دائرة أراضي إسرائيل» بتنفيذ الاتفاق، وقد فرضت المحكمة في قرارها الأخير تنفيذ الاتفاق، دون أن تأخذ بعين الاعتبار الزيادة الطبيعية للسكان».[١١٤]

لم تقتصر سياسة هدم القرى الفلسطينية على النقب، بل طالت الكثير من المجمعات والقرى الفلسطينية. فقد أصدرت المحكمة العليا، قرار أبو جوب إخلاء قرية الرمية، وهي قرية مسلوبة الاعتراف في الشمال، وهدم بيوتها.

شهدت قرية الرمية تضامناً واسعاً من نشطاء وأحزاب سياسية ونظمت خلال السنة الماضية، سابقاً للقرار، تظاهرات ونشاطات دعم لسكان الرمية. وكان من أبرزها تنظيم مجموعة «أصدقاء رمية» تظاهرة شاركت بها الأحزاب والحركات السياسية، إضافة إلى العديد من أهالي المنطقة. كما نظمت «مجموعة أصدقاء رمية» خيمة اعتصام ونشاطات احتجاجية إضافة إلى قرار بشأن تشكيل طاقم مختص من المحامين من مؤسسات حقوق الإنسان والمتطوعين لمرافقة القضية مهنياً.[١١٥]

٤.٣ توصيات لجنة ١٢٠ يوماً

شهدت بداية العام ٢٠١٦، تصعيداً جدياً في قضية هدم البيوت العربية، خاصة بعد أن صادق المستشار القضائي للحكومة، يهودا فاينشتن، على توصيات لجنة «طاقم ١٢٠ يوماً» والتي شكلها بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٠ بالتنسيق مع وزير الداخلية في حينه جلعاد اردان بخصوص زيادة تطبيق القانون من موضوع التخطيط والبناء أو ما بات يعرف لدى الفلسطينيين في إسرائيل بـ«لجنة الهدم».

شـــددت توصيات الطاقم على «أنـــه إلى جانب اهتمام الحكومة بتحســـين التخطيط وإيجاد حلول للســـكن بالمجتمع العربي، يجب اتخاذ سياســـة واضحـــة لتطبيق القانون ضد المتجاوزين». وبحســـب التوصيات، تراقب السلطات بشكل جدي البناء غير القانوني بوســـاطة «لجنة دائمة لتطبيق القانون» يشـــترك فيها ممثلون عن الشرطة وجهات أخرى، تعمل اللجنة على مســـح لأوامر الهدم القائمة وتدرج الأوامر الملحة لبرنامج عمل الشرطة. كما أوصت اللجنة بالتشديد على استعمال الغرامات للمتجاوزين للقانون.[١١٦]

يذكر أن القائمة المشـــتركة قدمت في أيار ٢٠١٥ وثيقة مطالب مفصلة لـ «طاقم ١٢٠ يوماً» وشملت الوثيقة جملة من المطالب الملحة لحل أزمة الأرض والمسكن في القرى والمدن العربية وعلى رأســـها تغيير سياسة الحكومة الإسرائيلية ومؤسساتها المختلفة بخصوص الأرض ومخططاتها الهيكلية وتوسيع مناطق النفوذ والتخطيط المستقبلي للمجتمع العربي. وشـــددت القائمة المشـــتركة في الوثيقة على أن تجميد أوامر الهدم الصادرة بحق آلاف البيوت العربية، هو شرط أساس لبناء ثقة مع الطاقم المهني يؤكد نية الحكومة وجديتها في إيجاد حلول حقيقية لضائقة السكن وتتلخص المطالب في ثلاثة محاور مركزيّة؛ التخطيط والبناء، تسجيل الأراضي وتسويتها، ودعم اقتصادي وتطوير سوق إسكان.[١١٧]

وعلى الرغم من المجهود الذي تضعه القائمة المشتركة ولجنة المتابعة في هذا المضمار، ووضعهما قضية هدم البيوت على ســـلم أولوياتهما فإن توصيات هذه اللجنة جاءت لتعلن عن نيّة الحكومة الســـعي إلى تنفيذ سياســـات الهدم التـــي أكدتها مرة أخرى في الخطة الاقتصادية، كما أسلفنا سابقاً.

طفت على السطح عـام ٢٠١٥، قـضايـا الـمـسـكـن وسـيـاسـات التضييق تـجـاه الفلسطينيين في المدن الفلسطينية التي تم تهويدها، وخاصة مدينتي عكا وحيفا، حيث تعاني هذه المدن من سياسات تهويد باتت أوضح من سنوات سابقة.

أثارت مصادقة المستشـــار القضائي للحكومة على توصيات هذه اللجنة ردود فعل غاضبة فـــي المجتمع الفلســـطيني، وقد حذر رئيس لجنة المتابعة، محمـــد بركة، من أن هدم بيت عائلة زبارقة في مدينة الطيبة، عدة أيام بعد إعلان التوصيات، هو بدء لمخطط رئيس الحكومة بنيامين نتنياهـــو لتكثيف هدم البيوت العربية، بحجة ما يســـمى «البناء غير المرخص». وأضاف: «إن الســـلطات تتذرع بأن البناء غير مرخص، ولكنها ليست على استعداد للبحث في أسباب هذه الظاهرة، والتي هي اضطرارية، أمام واقع سياســـة الحصار المفروضة على البلدات العربية، ورفض توســـيع مســـطحات البناء». وتابع بركة: «إن نتنياهو كان قد لوح في الأسابيع القليلة الأخيرة بنيته تصعيد تدمير البيوت العربية، وبكثافة، وطالب أشد وزراء حكومته تطرفاً بوضع مخطط لهذا الغرض، ولهذا فإن الهدم في الطيبة، قد يكون في إطار هذا المخطط».[١١٨]

وصف عضو الكنيست د. جمال زحالقة، النائب عن التجمع في القائمة المشتركة، تعليمات فاينشـــطن بأنها «إعلان حرب علـــى المواطنين العرب وضرب من الجنـــون» ودعا زحالقة إلى مواجهة التصعيد الحكومي بشأن هدم البيوت، بموقف حازم من القيادة والجمهور».[١١٩]

٤.٤ سياسات التهويد والإخلاء في المدن التاريخية الفلسطينية

طفت على السطح هذا العام، ٢٠١٥، قضايا المسكن وسياسات التضييق تجاه الفلسطينيين في المدن الفلسطينية التي تم تهويدها، وخاصة مدينتي عكا وحيفا، حيث تعاني هذه المدن من سياسات تهويد باتت أوضح من سنوات سابقة.

برزت هذه المخططات ومحاولات التصدي لها في مدينة عكا، بشكل خاص، وذلك إثر عرض خان العمدان «المؤجر لدائرة أراضي إسرائيل لمدة ٩٩ عاماً» للبيع. [120]

أثارت هذه القضية ردود فعل المجتمع الفلسطيني في عكا وعبّرت قيادات محلية في عكا عن قلقها من تعدد الأدوات والآليات التي تعمل بها المؤسسة الإسرائيلية لإنجاز هذا التخطيط وغياب إستراتيجية عمل شاملة وممنهجة في المجتمع الفلسطيني للتصدي لهذه السياسات.[١٢١]

لم تكن عكا وحدها تواجه خطر التهويد وإخلاء المواطنين الأصليين، فقد شهدت مدينة حيفا، مؤخراً، تهديداً مشابهاً من خلال سياسات البلدية وسياسات الحكومات المتعاقبة وبشكل خاص، قانون خصخصة أملاك الدولة في العام ٢٠١١، الذي خوّل الدولة وشركة «عميدار» الحكومة ببيع المئات من الأملاك والوحدات السكنيّة في وادي الصليب والبلدة التحتا وشارع يافا والحليصة والحي الشرقي، الأمر الذي حول المركز التاريخي العربي الفلسطيني إلى رهينة للسوق الحرة، ما يهدد المئات من العائلات العربية بخطر الإخلاء، بسبب عدم قدرتها على المنافسة في هذه السوق.[١٢٢]

٥. الفقر والعنف في المجتمع العربي

٥.١ الفقر

لا يعتبر الواقع الاقتصادي للفلسطينيين هذا العام أفضل من باقي المجالات التي جئنا على ذكرها في هذا التقرير، فبالإضافة إلى التمييز المؤسساتي والتحريض والتضييق على حرية التعبير، تسبب السياسات الحكومية ازدياداً في معاناة المجتمع الفلسطيني من ارتفاع معدلات الفقر ونسب الجريمة، وخاصة جريمة قتل النساء.

إذ تشير معطيات «تقرير مؤشر الفقر للعام ٢٠١٤» التي جاءت في التقرير السنوي لمؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي عن سنة ٢٠١٤، الذي صدر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩، بخصوص العرب في إسرائيل[١٢٣] أن نسبة الفقر في أوساط العائلات العربية قد ارتفع، وأن أكثر من نصف العائلات العربية، يعيش تحت خط الفقر. [١٢٤]

وعلى الرغم من النتائج الصعبة في التقرير، فإن تقرير عدالة «الفقر والأشد فقراً»، الذي يرد فيه المركز على «تقرير مؤشر الفقر للعام ٢٠١٤» الصادر عن مؤسسة التأمين

الوطني، يشـــير إلى أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلســـطيني في إسرائيل هي في الحقيقة أخطر وأسوأ بكثير مما يعرض في التقرير الحكومي.

كذلك يفيد تقرير عدالة بأن التقرير الحكومي لا يشمل العرب في النقب، وهم يعانون من أوضاع اقتصادية أخطر بكثير، الأمر الذي قد يساهم في تجميل الصورة المأساوية التي يعيشـــها المجتمع العربي. ويضيف التقريـــر: إن العائلات العربية تعاني من «عمق الفقر» أي أنها تحت خط الفقر بدرجات أعمق من العائلات اليهودية.[١٢٥]

وفي رد للمشـــتركة على التقرير الحكومي حول الفقر، قـــال النائب أحمد الطيبي، في جلســـة خاصة عقدت في الكنيســـت لبحث تفاقم الفقر، «إن نســـبة الفقر ليســـت فشلاً شـــخصياً للفقراء أنفسهم، وإنما نتيجة سياســـة هذه الحكومة. فهناك أشخاص يعملون ويبقون فقراء، والإنقاذ من الفقر يكون بتوزيع عادل للموارد.[١٢٦]

٥.٢ قضايا قتل النساء

في حين تشدد الشرطة وتصعّد بشتى الوسائل تجاه النشطاء والناشطات في المجتمع الفلســـطيني في الداخل، في الحلبة السياسيّة. يبرز تقصيرها بشكل صارخ في قضايا العنف المتفشـــيّة في المجتمع الفلسطيني في إســـرائيل عموماً، وضد ظاهرة قتل النساء، على وجه الخصوص.

في حين تشدد الشرطة وتصعّد بشتى الوسائل تجاه النشطاء والناشطات، في الحلبة السياسيّة. يبرز تقصيرها بشكل صارخ في قضايا العنف المتفشيّة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل عموماً، وضد ظاهرة قتل النساء، على وجه الخصوص.

شهد العام ٢٠١٥ موجة عنف غير مسبوقة على المجتمع العربي ضد النساء على وجه الخصوص، قتلت فيها ١٣ امرأة، وقدمت لوائح اتهام في ٣ حالات فقط.

تشير النسويات الناشطات في هذا المجال إلى أن هناك محورين أساسيين لاستمرار هـــذه الجرائم. يتلخـــص الأول في العقلية الأبويـــة والذكورية التي تهيمـــن على المجتمع الفلسطيني، ولكن يتمركز المحور الثاني في تقصير الشرطة وسلطات القانون في التصدي لهذه الظاهرة. ففي حين أن غالبية النساء اللواتي قتلن كنّ قد توجهن إلى الشرطة لتقديم شـــكوى مفادها أن حياتهن معرضة للخطر، نجد أن الشرطة لم تقم بحماية هؤلاء النساء بالشكل الكافي.[١٢٧]

هذا ولم تنف الشـــرطة هذه التهمة، ففي رد على اســـتجواب عاجـــل قدمه النائب عن التجمع الوطني الديمقراطي في القائمة المشتركة د. باسل غطاس، حول جريمة قتل إحدى النساء العربيات، قال وزير الأمن الداخلي، غلعاد اردان: «إن المرحومة قدمت شكوى في العـــام ٢٠٠٨ ضد ملثمـــين قاموا بمحاولة طعنها آنذاك، تم التحقيق في الملف مدة تقارب السنتين، وتخلله التحقيق مع مشتبه بهم، وفي النهاية جرى إغلاقه على يد النيابة بادعاء أن لا بيّنـــات متعلقّة كافية في هذا الملف لتقديم لائحـــة اتهام» وفي اعتراف واضح حول

تقصير الشـــرطة قال: «حيثما تفلح الشـــرطة أقول إنها أفلحت، وحيثما تخطئ أقول إنها أخطأت، وأعتقد أن حالات العنف داخل العائلة ليست في سلم أولويات الشرطة بالمستوى المطلوب، لا أقول إن الوضع حالياً وضع جيد أو مثالي، بل على العكس».[١٢٨]

إجمال

كما في ســـنوات ســـابقة، يحاول هـــذا الفصل من التقرير الإســـتراتيجي رصد أبرز الأحداث التي ميّزت واقع الفلسطينيين في العام الأخير. وركّز هذا الفصل بشكل خاص علـــى التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه المجتمع العربي الفلســـطيني وعلى طرق مواجهة المجتمع وقيادته لهذه التحديات. فمن ناحية شهد هذا العام تصعيداً، غير مسبوق، للعنصرية والتحريض تجاه المجتمع الفلســـطيني وقادته ومـــن ناحية أخرى تفاقم العنف والفقر والتوترات الاجتماعية، داخل المجتمع.

وعلـــى الرغم من أن هذا التصعيد الإســـرائيلي ليس جديداً، وكنـــا قد رصدنا، العام الماضي، مؤشـــرات على تناغم بين عنصرية الشـــارع وعنصرية المؤسسة، فقد شهد هذا العـــام انزلاقاً جدياً في هذا المجال، وكان هذا من خلال انضمام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وقيادات إسرائيلية مركزيّة في حكومته، بشكل فعّال وممنهج، إلى موجة التحريض.

كما شهد هذا العام محاولات حثيثة لتطويع المجتمع الفلسطيني، من خلال إستراتيجية اشتراط المواطنة والحقوق المدنيّة بالتنازل عن الحقوق القومية. انعكست في عدة مجالات، أبرزها المجال الاقتصادي من خلال اشتراط تنفيذ الخطة الاقتصادية الخماسية بانصياع المجتمع الفلسطيني إلى شـــروط اليمين الإسرائيلي، ومن خلال اشتراط التمويل الثقافي في الولاء للدولة اليهودية.

أظهر الفصل تنامي الملاحقات السياســـية للقيادات العربية من جهة وتزايد العنصرية والتحريض المؤسســـاتي تجاه المجتمع الفلســـطيني وقياداته. وتوقف عند التقييدات على النشـــاط السياسي والجماهيري التي وصلت إلى ذروة غير مسبوقة، من خلال حظر عمل الحركة الإســـلامية الشـــمالية وإخراجها خارج القانون، وإبعاد نواب التجمع من القائمة المشتركة عن الكنيست.

أشـــار التقرير إلى تصاعد العنصريّة والتحريض منـــذ الانتخابات البرلمانية في آذار، وتفاقمهما أكثر خلال الهبة الشعبية في تشرين الأول والثاني ٢٠١٥، ورصد تعدد أشكال العنصريـــة والتحريض التي لم تقتصر على زيادة في مظاهر العنصرية في الشـــبكة، بل طالـــت أيضاً أماكـــن العمل الخاصة والعامة، وحريّة التعبيـــر عامة وحريّة الفن على وجه الخصوص.

مقابل هذا الواقع، تناول هذا الفصل المشـــهد السياســـي للفلســـطينيين في الداخل، وأشار إلى أن هناك بداية لإعادة ترتيب للبيت السياسي الفلسطيني بدءاً بتشكيل «القائمة المشـــتركة» والتي اعتبرت خطوة تاريخية في حياة الفلســـطينيين السياسية في إسرائيل، وصولاً إلى انتخاب رئيس للجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، للمرة الأولى. كما توقف عند محاولات القيادة الفلســـطينية تبني أدوات سياسية جديدة، تمثلت في بدايات لتدويل قضايا الفلسطينيين من مواطني دولة إسرائيل.

من المبكر الحكم على هذه التجربة وقدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وعلى الرغم من دلالات على تحسّـــن في أدائها السياســـي فمن الممكن الإشـــارة إلى أنه مقابل الهجمة المتصاعدة تجاه الفلســـطينيين في إســـرائيل مازالت «القائمة المشـــتركة» ولجنـــة المتابعة بحاجة إلى تطويـــر برنامج عمل جامع وتطوير أدوات عمليّة تتلاءم وحجم الصعوبات.

الهوامش:

١ سهيل كيوان، «صرخ نتنياهو (العرب هجموا) فربح الانتخابات»، **القدس العربي**، ٢٠١٥/٠٣/١٨، على الرابط الآتي: http:// www.alquds.co.uk/?p=312891 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٠٢/٠٨).

٢ «الحزب الشيوعي: تحريض نتنياهو على الجماهير العربية يعمّق التهديد الفاشي»، **موقع الجبهة**، ٢٠١٥/٠٣/١٩، على الرابط الآتي: http://www.aljabha.org/?i=90728 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٠٢/٠٨).

٣ هاشم حمدان، «بعد التحريض العنصري، نتنياهو يأسف والمشتركة ترفض»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٥/٠٣/٢٣، على الرابط الآتي: http://tinyurl.com/h52u9tp (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٠٢/١٩).

٤ هاشم حمدان، المصدر السابق.

٥ للاستزادة حول العنصرية في فترة الانتخابات الأخيرة، وارتفاع في التفوهات العنصرية من قوائم اليمين يرجى مراجعة: ألحان نحاس داوود، «العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل: في الحرب على غزّة ٢٠١٤ والانتخابات الإسرائيلية ٢٠١٥»، **مدى الكرمل**، ملفات مدى، ملف رقم ٢ (٢٠١٦)، على الرابط الآتي: http://goo.gl/UvWAAy (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٢).

٦ ألحان نحاس داوود، المصدر السابق ص.٢٢.

٧ المصدر السابق ص.٢٢.

٨ المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، «نتنياهو يقود حملة تحريض ضد العرب بعد إعدام نشأت ملحم»، **تقارير خاصة**، ٢٠١٦/٠١/١١، على الرابط http://goo.gl/pC19sZ (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

٩ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل (عدالة)، «المحكمة العليا ترفض استئناف النائب السابق سعيد نفّاع ضد إدانته»، **موقع عدالة الإلكتروني** ٢٠١٥/٠٩/٠٤، على الرابط الآتي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8632 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٢).

١٠ فعلى سبيل المثال جاء في بيان الحزب والجبهة، «أن هذا الحكم خطير، وتنفيذ لأحد أخطر القوانين العنصرية التي صادق عليها الكنيست في السنوات الأخيرة. عن: «الحزب الشيوعي والجبهة: حكم سياسي جائر ضد النائب السابق سعيد نفّاع»، **موقع الجبهة**، ٢٠١٥/٠٩/٠١، على الرابط الآتي: http://www.aljabha.org/?i=94231 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢١).

١١ عرب ٤٨، «المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية يصادق على فتح تحقيق جنائي ضد النائبة حنين زعبي»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٤/٠٧/٢٥، على الرابط الآتي: http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=111605 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٠).

١٢ «للوقوف على موقف زعبي من المحاكمة انظر/ي: عرب ٤٨، زعبي بعد جلسة المحكمة: «نضالنا سياسي ولن نسكت على الظلم»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٦/٠١/٢١، على الرابط الآتي: http://goo.gl/kRqOHe (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٢).

١٣ يعود تاريخ هذه القضية إلى خطبة ألقاها الشيخ رائد صلاح في وادي الجوز يوم الجمعة ١٦ شباط من العام ٢٠٠٧ والتي جاءت على خلفية هدم جزء من المسجد الأقصى، طريق باب المغاربة، بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٧. كانت قد قضت محكمة الصلح في آذار ٢٠١٤، بسجن الشيخ رائد صلاح مدة ٨ أشهر فعلياً و٨ أخرى مع وقف التنفيذ، بتهمة «التحريض على العنف» بينما برأته من تهمة «التحريض على العنصرية. ولاحقاً قدم الشيخ رائد صلاح وطاقم الدفاع استئنافاً بخصوص الإدانة بتهمة التحريض على العنف كما قدمت النيابة العامة استئنافاً على براءة الشيخ من تهمة التحريض على العنصرية، وقد بحث الاستئناف المحكمة المركزية في مدينة القدس بتاريخ (٢٠١٤/١١/١٠) وأمرت بإلغاء القرار السابق الصادر عن محكمة الصلح (تشرين الثاني ٢٠١٣) بتبرئة رئيس الحركة الإسلامية، الشيخ رائد صلاح، وأصدرت حكماً بتثبيت التهمة حول التحريض على العنف وإدانته بتهمة التحريض على العنصرية.

١٤ للمزيد انظر/ي فلسطينيو ٤٨، «الشيخ رائد صلاح: قرار حبسي ١١ شهراً لن يزيدني إلا ثباتاً». **موقع فلسطينيو ٤٨** (٢٠١٥/١١/١٥) على الرابط الآتي: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1205418#.VqKQ5PkrLZ4 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٢).

١٥ وكان هذا الأمر تمديداً لأمر منع السفر خارج البلاد الذي أصدره سابقاً وزير الداخلية جدعون ساعر بتاريخ ٢٠١٤/٠٦/١٩. وذلك بسبب معلومات استخباراتية وصلت وزير الداخلية، تفيد بنية الشيخ صلاح العمل ضد القانون من خارج الدولة وأن خروجه من إسرائيل سيمس بأمن الدولة، بحسب ما جاء في بيان من وزارة الداخلية. عن إذاعة الجيش «درعي وقّع أمر منع السفر للشيخ رائد صلاح» http://glz.co.il/1087-75074-HE/Galatz.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠) ومدده مرة أخرى الوزير سلفان شلوم في تشرين الثاني ٢٠١٥ عن **موقع فلسطينيو ٤٨** ،«تمديد أوامر منع مغادرة البلاد لقيادات الحركة الإسلامية، ٢٠١٥/١١/١٦، على الرابط الآتي: https://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1205478#.VswPifl96M8 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٢).

١٦ فلسطينيو ٤٨، «تجديد أمر منع الشيخ رائد صلاح من دخول القدس» **موقع فلسطينيو ٤٨**، ٢٠١٥/١٢/٢٩، على الرابط الآتي: http:// www.pls48.net/?mod=articles&ID=1205664#.VqKbBfkrLZ4 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٢).

١٧ حول معارضة (الشاباك) للقرار يرجى مراجعة، باراك رفيد، «الشرطة دفعت نحو القرار، الشاباك يعارض: ما وراء قرار الكابينيت حول الحركة الإسلامية»، هآرتس، ٢٠١٥/١١/١٧، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premi-um-1.2778600 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٥).

١٨ **وزارة القضاء**، مجلد ٧١٤٧ من ٢٠١٥/١١/١٧.

١٩ عرب ٤٨ «حظر الحركة الإسلامية و١٧ مؤسسة تابعة لها»، ٢٠١٥/١١/١٧ **موقع عرب ٤٨**، على الرابط الآتي: http://goo.gl/pZbWni (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١١/٢٣).

٢٠ **موقع الجبهة**، «المتابعة تقرر الإضراب العام والشامل غداً الخميس»، ٢٠١٥/١١/١٨، على الرابط الآتي: http://www.aljabha.org/?i=95744 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٣).

٢١ عن موقع **العربي الجديد** «مظاهرة حاشدة بالداخل الفلسطيني ضد حظر الحركة الإسلامية»، ٢٠١٥/١١/٢٨، على الرابط الآتي: http://goo.gl/V9T9Uu (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١٢/٢٥).

٢٢ عن موقع **القدس العربي** «نواب «المشتركة» يطالبون الاتحاد الأوروبي بالتدخل لإلغاء حظر الحركة الإسلامية في الداخل»، ٢٠١٥/١٢/١٥، على الرابط الآتي: http://www.alquds.co.uk/?p=451281 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٠).

٢٣ على سبيل المثال كتب الكاتب علاء حليحل في مقال له نشر في (هآرتس) «كوني علمانياً أختلف بشكل جذري مع الحركة الإسلامية كحركة دينية، إلا أنني وبسبب كوني علمانياً، أعترض على إخراجها خارج القانون. ومعارضة عمل الحركة يجب أن يكون في النقاش العام وليس عن طريق وسائل وأوامر غير ديمقراطية». وأضاف» إن هذا الأمر هو استمرار وتصعيد لسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين منذ قيامها. علاء حليحل، **موقع هآرتس** «لماذا أخرج نتنياهو الحركة الإسلامية خارج القانون» ٢٠١٥/١١/١٩، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/opinions/.premium-1.2780318 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٥).

٢٤ للتوسع وسماع جميع المداخلات في المؤتمر يرجى زيارة **موقع فلسطينيو ٤٨**، «كل الفيديوهات – مؤتمر أكاديمي حول «حظر الحركة الإسلامية ومستقبل العمل السياسي العربي»، 11/1/2016 على الرابط الآتي: http://pls48.net/?mod=articles&ID=1205853#.VswR7vl96M8 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٥).

٢٥ بعكس الإجماع في التيارات السياسيّة المركزيّة في إسرائيل، يمين وسط ويسار، أظهرت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها في ٢٠١٥/١١/١٩، أن هذا القرار خاطئ غير ديمقراطي ومن المفضل إلغاؤه على الفور. وجاء في الافتتاحية، أن هناك قوى إسرائيلية يمينية متشددة، لا تؤمن بدولة إسرائيل وكان أعضاؤها شركاء في عمليات إرهابية ضد العرب، بعكس الحركة الإسلامية الشمالية، مع هذا تشارك قيادات هذه التيارات في الكنيست وتتمتع بتمويل حكومي. افتتاحية **هآرتس** «قرار خاطئ وخطر»، ٢٠١٥/١١/١٩، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2779696 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٥) ويتفق مع هذا الرأي الأكاديمي اليساري ايال غروس الذي اعتبر، أيضاً، القرار مقلقاً، ويستند إلى قوانين مر عليها الزمن، وأنه كان بالإمكان مواجهة التحريض بأدوات أخرى متوافرة دون اللجوء إلى هذا النوع من القرارات. انظر/ي ايال غروس «قرار ضد الحركة الإسلامية، خطوة وحشية تحوّل الآلاف إلى مخالفين للقانون»، **موقع هآرتس**، ٢٠١٥/١١/١٨، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2778854 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٥).

٢٦ **موقع Walla**، «اردان عن قرار الكابينيت «أيديولوجية الشق الشمالي تتساوى مع داعش»، ٢٠١٥/١١/١٧، على الرابط الآتي: http://news.walla.co.il/item/2907346 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٠).

٢٧ المرجع السابق.

٢٨ عن **موقع هآرتس**، يونتان ليس «لجنة السلوكيات أبعدت أعضاء حزب التجمع من الكنيست حتى نهاية دورة الشتاء»، ٢٠١٦/٢/٨، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.2845946 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٩).

٢٩ **موقع هآرتس**، يونتان ليس «قانون إقالة أعضاء كنيست: الحكومة تحاول الالتفاف حول المستشار القضائي للحكومة» ٢٠١٦/٢/٩، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.2846124 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٩).

٣٠ عاموس هارئيل، «إرجاع الجثامين: قضية هامشية تبرز انعدام السياسة الإسرائيلية»، موقع هآرتس، ٢٠١٥/١١/٢، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.2766194 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٩).

٣١ انضم الفلسطينيون في إسرائيل إلى الهبة الشعبية التي جاءت تزامناً مع تشديد الإجراءات الأمنية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، في منتصف أيلول ٢٠١٥، وتقليص الحكومة الإسرائيلية أوقات دخول المصلين للمسجد الأقصى، وازدياد العنف الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، بالقدس، بشكل خاص. حيث اندلعت اشتباكات مع الشرطة الإسرائيلية. تحولت سريعاً إلى مواجهات يومية و«هبة شعبية» شملت عدداً كبيراً من المدن والقرى الفلسطينية، أسفرت عن مقتل وجرح العديد من الفلسطينيين.

٣٢ يردين سكوب، «بسبب الوضع الأمني: بلديات تبعد عمّالاً عربياً عن المدارس،» **موقع هآرتس**، ٢٠١٥/١٠/١٨، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2754675 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

٣٣ ع ـ ايحها رابد «مبادرة في عكا: مقاطعة المصالح العربية»، **موقع YNET**، ٢٠١٥/١٠/١٨ على الرابط الآتي: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3607446,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

٣٤ الائتلاف لمناهضة العنصرية في إسرائيل، **عنصرية من منتخبي جمهور وقادة**، ٢٠١٥/٧/١٨، (بالعبري) على الرابط الآتي: http://www.fightracism.org/Article.asp?aid=525 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٩).

٣٥ على سبيل المثال، شهدت مدينة اللد بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٧ تظاهرة شارك فيها العشرات من أهالي المدينة. وقد اعتقلت الشرطة 4 من المشاركين في التظاهرة واقتادتهم إلى محطة الشرطة للتحقيق معهم، بحجة إثارة الشغب والإخلال بالنظام، كما استخدمت العصي والهراوات لتفريق المتظاهرين انظر/ي موقع فلسطينيو ٤٨ «اللد: مظاهرة نوعية لنصرة الأقصى واعتقال ٤ مواطنين» ٢٠١٥/١٠/٧، على الرابط الآتي: http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1203969#.VroNWvkrLZ4 (شوهد، ٢٠١٦/٢/٨). كما شهدت مدينة الناصرة تظاهرة يوم ٢٠١٥/١٠/٨، أعلنت عنها مجموعة الحراك الشبابي. وقد قامت الشرطة الإسرائيلية بحملة اعتقالات وملاحقات وتهديدات ضد النشطاء في الحراك الشبابي يومين قبل موعد التظاهرة، في محاولة لإجهاضها. وخلال التظاهرة التي أقيمت في نهاية المطاف، اعتقلت الشرطة الإسرائيلية خلالها بشكل استفزازي ١٧ من المتظاهرين

والمتظاهـرات مـن بينهم الأطفال عن موقع العرب «الناصرة: المحكمة تمدد اعتقال العديد من المشـاركين في تظاهرة الغضب لمدة ٧ أيام» على الرابط الآتي: http://www.alarab.com/Article/707803 (آخر مشـاهدة ٢٠١٦/٢/٩) هذا وقد شهد يوم ٢٠١٥/١٠/١٣ إضراباً شـاملاً دعت إليه لجنة المتابعـة في البلدات العربية في الجليل والمثلث والنقب، شـمل جميع القطاعات بما فيها السـلطات المحلية والمؤسسـات العامة كافة وجميع المدارس والمؤسسات التعليمية وشهدت مدينة سخنين، في عصر اليوم نفسه، تظاهرة وحدوية حاشدة بمشاركة أعداد كبيرة من الشباب والشابات انظر/ي «الداخل الفلسطيني يطلق صرخة الغضب نصرة للقدس والمقدسات»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٥/١٠/١٣، على الرابط الآتي: http://goo.gl/BhLyN9 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٩).

٣٦ مركـز عدالـة، **الشرطة الإسرائيلية فوق القانون: ممارسات ظلامية وعنف وحشي لقمع احتجاجات الفلسطينيين في الداخل.** 10/10/2015، علـى الرابـط الآتـي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8651 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٦/٢/١٢).

٣٧ المصدر السابق.

٣٨ المصدر السابق.

٣٩ المصدر السابق.

٤٠ المصدر السابق.

٤١ إذاعة الجيش، «وزير الأمن: أوصي المواطنين، في هذه الأيام، بحمل سـلاحهم المرخص» **موقع إذاعة الجيش**، (بالعبرية) على الرابط الآتي: http://glz.co.il/1064-69974-he/Galatz.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٩).

٤٢ عن موقع Walla «لنكن مثالاً للجمهور: أعضاء كنيست يحملون سلاحهم الشخصي» ٢٠١٥/١٠/١٥، على الرابط الآتي: http://news.walla.co.il/item/2897809 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٩).

٤٣ عدالة، «شـكوك كثير حول التعليمات الجديدة التي يعتمدون عليها لإطلاق النار، إذ ظهرت حالات وأحداث اسـتخدمت الشـرطة فيها ناراً قاتلةً في ظروف لا تسـتدعي ذلـك» موقع عدالة، ٢٠١٥/١٢/١٦، على الرابط الآتـي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8712 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٩).

٤٤ وديـع عواودة، «فلسـطينيو الداخل: شـرطة إسـرائيل وإعلامها يشـجعان على إعدام العـرب في الشـوارع،» **القدس العربي**، 11/10/2015، على الرابط الآتي: http://www.alquds.co.uk/?p=416872 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٩).

٤٥ **عـرب ٤٨**، «الرينـة: اتهام الشـاعرة دارين طاطـور بالتحريض على العنـف»، 2/11/2015 على الرابط الآتـي: http://goo.gl/3mJYCe (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٢).

٤٦ محادثة هاتفية مع ماريا زهران، متدربة في مركز عدالة، تتابع ملف الاعتقالات. ٢٠١٦/١/١١

٤٧ **عدالـة**، «المحكمـة المركزيـة تصادق على أمر اعتقـال إداري بحق مواطن عربي»٢٠١٥/١٢/١، عن موقـع عدالة، على الرابط الآتي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8702 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٢).

٤٨ عرب ٤٨، «2015: الاعتقالات السياسـية بين تصعيد الشـرطة وتواطؤ القضاء» **عن موقع عرب ٤٨** ، ٢٠١٥/١٢/٣١، على الرابط الآتي http://goo.gl/1owb76 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٢).

٤٩ صندوق بيل كاتسيلسون، **تلخيص عام ٢٠١٥ عن التحريض والعنصرية بالشبكة**، موقع صندوق بيل كاتسيلسون: على الرابط الآتي: http://hasata.berl.co.il/wp-content/themes/beitberl/assets/summary2015.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

50 فعلى سبيل المثال يشير تقرير بعنوان «بين التحريض وإخراس العاملين والعاملات» لجمعية حقوق المواطن أن مشغلين يهوداً شرعوا بوضع عقوبات مختلفة ضد العاملين والعاملات، وخاصة العرب منهم بسبب تفوهاتهم في الشبكة. وشملت هذه العقوبات، جلسات توضيحية، وتوقيفاً عن العمل لفترة محدودة ووصلت حد فصل عن العمل. وفي بعض الحالات شملت العقوبات تفوهات على الشبكة إلى دعوة للتحقيق الجنائي والتوقيف. عن صفحة جمعية حقوق المواطن في إسرائيل «موجة العنف: حقوق الإنسان في أوقات الطوارئ» (بالعبرية) على الرابط الآتي: http://www.acri.org.il/he/36464 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

٥١ **موقـع العربـي الجديـد**، ناهد درباس، «كنيسـة (الخبز والسـمك) في مرمـى اعتداءات عصابة (جباية الثمـن)» على الرابط الآتي: http://goo.gl/XHz7zY (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

٥٢ مايلانا كورئيل، «عملية إرهابية ليهودي: طعن أربعة عرب في ديمونا؛ لينش ضد عرب في نتانيا» **موقع YNET**، ٢٠١٥/١٠/٩، على الرابط الآتي http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4708889,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

٥٣ « وزيـرة الثقافة قررت تجميد ميزانية مسـرح «الميدان». **موقع حيفا نـت** ٢٠١٥/٠٦/١٩،على الرابط الآتي: http://www.ha – fanet.co.il/?mod=articles&ID=33496 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

٥٤ «عدالـة يطالـب الوزير بينت بالتراجع عن قراره بحق مسـرح الميدان»، **موقع عدالة** ٢٠١٥/٠٦/١١، علـى الرابط الآتي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8578 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

٥٥ رازي النابلسـي، «تمويل مسـرح الميدان ما زال مجمداً،» **موقع عرب ٤٨**، على الرابط http://goo.gl/jIU97Z (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

٥٦ «بعـد التماس عدالـة: المحكمة تأمر بلدية حيفا بإعادة تمويلها لمسـرح الميدان،» **موقـع عدالـة**، ٢٠١٥/١١/٠٨، على الرابط الآتي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8685 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

٥٧ «نورمان عيسـى سـيعرض مسـرحية بالمسـتوطنات وريغف تعيد التمويل إليه»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٥/٠٦/١١ على الرابط الآتي: http://goo.gl/bkZMBG (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

٥٨ للتعرف إلى جمعية زوخروت ومهرجان الأفلام، يرجى مراجعة **موقع ذاكرات (زوخرو)** على الرابط الآتي http://zochrot.org/ar

٥٩ الذي ينص على أن وزير الاقتصاد بإمكانه سحب تمويل مؤسسة تموّل عملاً فنياً يشجع على التحريض والعنصرية أو دعم نضال مسلح ضد دولة إسرائيل أو يعرض يوم استقلال إسرائيل يوم حداد.

٦٠ نيريت اندرمان «يونا ياهف يرفض التمويل، حيفا لن تستضيف مهرجان أفلام النكبة،» **هآرتس**، ٢٠١٥/٠٢/٢٢ على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/gallery/cinema/1.2571749 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

61 ويحظر القانون لم شمل عائلات فلسطينية من طرفي الخط الأخضر، ويمنع الفلسطينيين من داخل الخط الأخضر والمتزوجين من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة من العيش مع عائلاتهم داخل إسرائيل، إلا إذا كان عمر الزوج الفلسطيني يزيد على ٣٦ عاما، أو عمر الزوجة يزيد على عمر ٢٦ عاماً.

٦٢ ومن الجدير بالذكر أنه يجري تمديد القانون سنوياً بناءً على توصيات المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وقررت لجنة الكنيست إجراء تغييرات على آلية تمديد القانون في المستقبل وخولت لجنة مشتركة مشكّلة من لجنة الخارجية والأمن ولجنة الداخلية بحث القانون وإقراره ومن ثم تحويله للهيئة العامة للكنيست عن موقع عرب ٤٨ «الكنيست الإسرائيلية تمدد قانون «منع لم الشمل العنصري» على الرابط الآتي: http://goo.gl/HTGDXE (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢).

٦٣ عرب 48 «نائب وزير الخارجية» إسرائيل تصنع معروفاً للعرب بمنحهم الجنسيّة»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٥/٦/٢٤ على الرابط الآتي: http://goo.gl/lK7EBM (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٣).

٦٤ للاطلاع على نص اقتراح القانون يرجى مراجعة موقع الكنيست على الرابط الآتي: http://www.knesset.gov.il/pr – vatelaw/plaw__display.asp (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٥).

٦٥ يونتان ليس، «الوزراء يحسمون هل يدعمون اقتراح قانون يصعّب على العرب الترشّح للكنيست»، **هآرتس**، ٢٠١٥/٦/٢٥، على الرابط الآتي http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2668358 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٣).

٦٦ ويجدر بالذكر أن حكومة نتنياهو أقرت في الدورة السابقة للكنيست صيغتين لمشروع قانون القومية قدمهما أعضاء الكنيست زئيف إلكين، وأييليت شاكيد وياريف ليفين وكان يفترض أن يتم دمجهما في مشروع قانون واحد وعرضه على الكنيست. وكان نتنياهو تعهد خلال حملته الانتخابية بدفع مشروع القانون.

٦٧ طوفا تسيموكن، «بعد عام: عاصفة قانون القومية تعود إلى الكنيست»، **موقع Ynet** ، ٢٠١٥/١٠/٢١، على الرابط الآتي: http:// www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4714531,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٣١).

٦٨ يونتان ليس، «(كلنا) حول نيّة نتنياهو دعم قانون القومية: نشك في أن القانون ضروري، لن ندعمه في حال كان متطرفاً»، **هآرتس**، ٢٠١٥/١١/٣٠، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2787498 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٣١).

٦٩ للاطلاع على اقتراح نص القانون يرجى زيارة موقع الكنيست على الرابط الآتي: https://www.knesset.gov.il/ privatelaw/data/20/1729.rtf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٠٢/٠١).

٧٠ يونتان ليس، «الوزراء صوتوا مع قانون يحدد من عمل الجمعيات الممولة بالأساس من دول أجنبية،» **هآرتس**، ٢٠١٥/١٢/٢٧ على الرابط الآتي http://www.haaretz.co.il/news/politi/1.2807596 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١).

٧١ نضال محمد وتد، الجديد «قانون الجمعيات»... سلاح إسرائيل لمحاصرة المنظمات الحقوقية واليسارية،» **موقع العربي**، ٢٠١٥/١٢/٢٨، على الرابط الآتي: http://goo.gl/Wqhkj8 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/١).

٧٢ وديع عواودة، «واشنطن قلقة من قانون الجمعيات الإسرائيلي» **القدس العربي**، ٢٠١٦/١/١٣، على الرابط الآتي: http://www. alquds.co.uk/?p=465298 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢).

٧٣ موران ازولاي، «قانون ريجف الجديد: لا تمويل دون ولاء» **موقع Ynet** ، ٢٠١٦/١/٢٦، على الرابط الآتي: http://www.ynet. co.il/articles/0,7340,L-4757888,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٥).

٧٤ ينص اقتراح القانون على السماح للشرطة بتفتيش أي شخص جسدياً، وتفتيش ملابسه وأغراضه، دون رادع للاشتباه بحمله سلاحاً أو نيته استعماله. ويذكر أن وزارة الأمن الداخلي كانت قد بادرت إلى اقتراح القانون الذي أطلق عليه اسم «قانون التفتيش الجسدي» (التحسس)، في العام ٢٠١١، وذلك لمواجهة سلسلة من حوادث العنف التي وقعت في الملاهي الليلية.

٧٥ في حالات التفتيش الذي يهدف إلى منع العنف «الجنائي» سيمرر الاقتراح رسالة هدفها منع الجمهور من الوصول إلى الأماكن العامة وهم يحملون أسلحة وآلات قاتلة بشكل غير قانوني. ويعطي القانون، بصيغته الجديدة، الصلاحية لقائد المنطقة تحديد منطقة يسمح للشرطة بالتفتيش فيها حتى دون وجود اشتباه، في حال تم إعلانها منطقة يمكن حدوث نشاط «إرهابي» فيها، ويمكن تحديد هذه المنطقة لمدة ٢١ يوماً، ويجب لفت انتباه المارة في هذا المكان إلى أن الشرطة تملك فيه صلاحية التفتيش الجسدي. للاطلاع على صيغة اقتراح القانون النهائية على موقع الكنيست يرجى زيارة الرابط الآتي: http://www.knesset.gov.il/committees/ heb/material/data/H28-12-2015__14-22-37__-963.pdf

٧٦ جمعية حقوق المواطن في إسرائيل «قانون التحسس»، **موقع جمعية حقوق المواطن**، ٢٠١٦/٢/٢، على الرابط الآتي: http:// www.acri.org.il/he/12594 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

٧٧ «اقتراح قانون العقوبات (تعديل رقم 122 (أمر مؤقت) **موقع الكنيست**، ٢٠١٦/١٠/١٢، على الرابط الآتي: https://knesset. gov.il/Laws/Data/BillGoverment/958/958.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/١٣).

٧٨ يونتان ليس، «الكنيست صادقت بشكل نهائي: تحديد الحد الأدنى لراشقي الحجارة، سحب مخصصات (تأمين وطني) من ذوي القاصرين عند إدانتهم» **هآرتس**، ٢٠١٥/١١/٢، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/pol – tics/1.2767033 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

٧٩ للاطلاع على التقرير كاملاً، يرجى مراجعة موقع عدالة على الرابط الآتي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8707 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٥).

٨٠ للتوسع حول تشكيل هذه اللجنة وطريقة عملها يرجى مراجعة، مصطفى كبها، ٢٠١٥، «لجنة الوفاق الوطني ودورها في إقامة القائمة المشـتركة– شهادة شـخصية»، **جدل ٢٥**، مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية على الرابط الآتي: http:// mada-research.org/wp-content/uploads/2016/01/JDL25-6-Kabha.pdf (شوهد ٢٠١٦/٢/١٤).

٨١ موقع لجنة الانتخابات المركزيّة «نتائج الانتخابات النهائية للكنيست الـ 20 « (بالعبرية) على الرابط الآتي: http://votes20.gov.il/ (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

٨٢ نير اطمور وحن فريدبرغ، المشـاركة في **انتخابات ٢٠١٥ مقارنة مع انتخابات ٢٠١٣**، المركز الإسرائيلي للديمقراطية، على الرابط الآتي: http://goo.gl/4kbzrv (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٦).

٨٣ **موقع عرب ٤٨**، «المشتركة: تحية إجلال لشعبنا البطل، معاً نرسّخ وحدتنا ونواجه التهديد الفاشي» ٢٠١٥/٣/١٩، على الرابط الآتي: http://goo.gl/m92Pg2 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

٨٤ **موقع لجنة الانتخابات المركزيّة** – التصويت حسب البلدات (بالعبرية) على الرابط الآتي: http://www.votes20.gov.il/cityresults (شوهد ٢٠١٦/٢/١٦).

٨٥ **موقع عرب ٤٨**، «القائمة المشتركة: تصويت العرب تجاوز الـ ٧٠٪»، ٢٠١٥/٣/١٨، على الرابط الآتي: http://goo.gl/6qFwwi (شوهد ٢٠١٦/٢/١٤).

٨٦ فعلى سبيل المثال، كتب الناشط متان كامينر «الليكود، البيت اليهودي والمعسكر الصهيوني، كلهم وجه آخر للسيناريو الذي سمعناها دائماً. كل حكومة مستقبلية، من الأحزاب نفسها، ستحضر لنا نسخة أخرى من الجمود السياسي، تعميق الاحتلال، وتوسيع الفجوات الاجتماعية. مقابل كل هذا المجتمع العربي يمثّل الأمل لحياة مغايرة. وفعل مثله الكثيرون بأن صرحوا على الملأ بدعمهم للقائمة المشتركة مثل السينمائي والناقد الفني كوبي نير، والكاتب الموغ بيهار وغيرهم. عن موقع Almonitor عكيفا الدار «القائمة العربية المشتركة تنجح بجذب أصوات يهودية أيضا» (بالعبرية) على الرابط الآتي: http://www.al-monitor.com/pulse/iw/originals/2015/02/israel-arab-joint-list-votes-jewish-tel-aviv-campaign.html#(آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

٨٧ على الرغم من هذا الدعم اليساري الإسرائيلي، فإن نتائج الانتخابات لم تعكس زيادة بعدد الأصوات اليهودية للقائمة المشـتركة، عن عدد المصوتين اليهود للأحزاب العربية، وخاصة الجبهة الديمقراطية للسـلام والمسـاواة من سنوات سابقة. ونعتقد أنه كانت هناك ٣ عوامل أساسـية لعدم الزيادة. الأول يتلخص في أن وجود مرشـحين من القائمة متزوجين من أكثر من امرأة، الأمر الذي سـبب نقداً كبيراً من نسـويات (عربيات ويهوديات) ومن اليسـار الإسرائيلي عموماً المؤمن بالقيم النسويّة. أما السبب الثاني فكانت له علاقة بخوف كبير لدى نشـطاء يساريين من عدم مقدرة حزب «ميريتس» على عبور نسـبة الحسـم، وقرروا التصويت لميريتس» لإنقاذها. أما السـبب الثالث وهو أقل تأثيراً باعتقادنا، فينبع من اصطفاف نشـطاء يسـاريين من الشـرقيين اليهود مع قوائم الشرقيين بدلاً مـن القائمة المشـتركة، علـى الرغم من كونهم «مناصرين» لها. وقد حصلت المشـتركة على ما يقـارب ٤٠٠٠ صوت يهودي في هذه الانتخابـات انظر/ي يعيل لرر، «عشـرون عاماً للتجمع: خواطر على الشـراكة العربية اليهودية» سـيحا ميكوميت، ٢٠١٥/٥/١١، (بالعبريـة) على الرابـط الآتـي: http://mekomit.co.il/%D7%A2%D7%A9%D7%A8%D7%99%D7%9D-%D7%A9%D7%A0%D7%94-%D7%9C%D7%9E%D7%A4%D7%9C%D7%92%D7%AA-%D7%91%D7%9C%D7%93/ (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

٨٨ يشـير في هذا السـياق جمال زحالقة وهو عضو في الكنيسـت عن التجمع، وأحد الشخصيات المركزيّة التي دعت وعملت على نجاح هـذه القائمـة، إلى أنه لم يكن هناك نقاش كاف حول هـذه الاختلافات بين الأحزاب المختلفة وأن الأمـر بحاجة لأكثر جهد في هذه القضيّة. للمزيد انظر جمال زحالقة «القائمة الموحدة: جبهة موحدة أم جبهة وطنية»، **جدل 25**، مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعيـة التطبيقية علـى الرابـط الآتـي: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2016/01/JDL25-7-Zahalka.pdf. (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

٨٩ عن موقع العرب «شرخ في القائمة المشتركة والتجمع يقاطع جلسات الكتلة بعد خلاف مع الجبهة» ٢٠١٥/١٠/٢٠، على الرابط الآتي: http://www.alarab.com/Article/709629 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠).

٩٠ يشـير في هذا السـياق، بروفسور أسعد غانم إلى أنه لا يمكن فهم العمل السياسي العربي خلال العقدين الأخيرين دون التطرق إلى خلافات ومنافسـات شـخصية بين القيادات السياسيّة. للمزيد يرجى مراجعة أسـعد غانم، «مستقبل تجربة القائمة المشتركة»، **جدل 25**، مدى الكرمل – المركز العربي للدراسـات الاجتماعية التطبيقية على الرابط الآتي: http://mada-research.org/wp-content/uploads/2016/01/JDL25-2-Ghanem.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٦)

٩١ **موقع إشراقة**. كمال خطيب «قرف يقرفكوا» على الرابط الآتي: http://ishraqa.co.il/15586 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤)

٩٢ **موقع فصل المقال**، علي مواسي « نقاشنا مع الإسلامية: حتى لا يصير التزييف حقيقة» على الرابط الآتي: http://fasla – maqal.com/full.php?id=361 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

٩٣ **موقع بانيت** «زعبي تطالب بتأمين الحماية الفورية لمنظمي ماراثون الطيرة» على الرابط الآتي: http://www.panet.co.il/article/1001882 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٤).

٩٤ للتوسع حول هذا الموضوع، يرجى مراجعة رائف زريق وهمّت زعبي، ٢٠١٥، «الفلسطينيون في إسرائيل»، هنيدة غانم (محررة) **تقرير «مدار» الإستراتيجي ٢٠١٥، المشهد الإسرائيلي ٢٠١٤**، رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.

٩٥ **موقع العرب** «عودة: لن أكشف فيما إذا سألتقي مع أوباما أم لا ولكنني سأقول لأميركا إنها منحازة لإسرائيل» ٢٠١٥/١١/٣٠، على الرابط الآتي: http://www.alarab.com/Article/717251 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠)

٩٦ وديع عواودة «النائب أحمد الطيبي للأمم المتحدة: نطالبكم بالالتفات لنا كأقلية قومية»، **موقع القدس العربي**، ٢٠١٥/١٢/٣، على الرابط الآتي: http://www.alquds.co.uk/?p=445081 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٥)

٩٧ عرب ٤٨ «غطاس يلتقي السكرتير العام لمنظمة الـ OECD بشأن أم الحيران»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٦/٢/١، على الرابط الآتي: http://goo.gl/whSvPD (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠)

٩٨ فلسطينيو ٤٨ «يوم عالمي لدعم حقوق فلسطينيي الداخل» **موقع فلسطينيو ٤٨**، ٢٠١٦/١/١٨، http://www.pls48.net/?mod=articles&ID=1205954#.VqW0J__krLZ4 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/١/٢٥)

٩٩ عرب 48، نمر سلطاني «إشكاليات اليوم العالمي لفلسطينيي الداخل» **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٦/١/٢٧، على الرابط الآتي: http://goo.gl/ve3TUv. ونمر سلطاني «حول التهافت إلى العالمية مرة أخرى» **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٦/١/٣١، على الرابط الآتي: http://goo.gl/coCa7H (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢١)

١٠٠ للاطلاع على تفاصيل الخطة يرجى مراجعة القرار الحكومي رقم ٩٢٢ على موقع مكتب رئيس الحكومة على الرابط الآتي: http://www.pmo.gov.il/Secretary/GovDecisions/2015/Pages/des922.aspx (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠)

١٠١ حول ما قد يكسبه العرب من هذه الخطة، يمكن مراجعة خالد تيتي «ما الذي سيكسبه العرب من «مليارات» خطة التطوير؟»، موقع عرب 48، على الرابط الآتي: http://goo.gl/EtIF32 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠)

١٠٢ كثر النقد مؤخراً لسياسات إسرائيل الاقتصادية التمييزية، تجاه فئات مستضعفة وعلى رأسها الفلسطينيون من مواطني دولة إسرائيل، وأشارت العديد من الجهات في إسرائيل وخارجها خاصة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن سياسات إسرائيل الاقتصادية، وخاصة النسبة المنخفضة من عمالة النساء العربيات والمجتمع اليهودي من المتشددين (الحريديم) تمس بشكل جدّي تطور اقتصاد إسرائيل بالمجمل، على موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٦، «OECD Economic Surveys Israel» (بالإنكليزية) على الرابط الآتي: http://www.keepeek.com/Digital-Asset-Management/oecd/economics/oecd-economic-surveys-israel-2016_eco_surveys-isr-2016-en#page1 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠).

١٠٣ على موقع وزارة التربية والتعليم، منشور المديرة العامة، تبليغ تشرين الأول ٢٠١٥ على الرابط الآتي: http://cms.education.gov.il/NR/rdonlyres/B29D2FC4-E278-4687-BDE6-F6B80169AAE1/209041/Hozer_mancal_12_2015_a.pdf وتبليغ أيلول ٢٠١٥ على الرابط الآتي: http://cms.education.gov.il/NR/rdonlyres/EBE217AF-7B1C-4E0C-8171-A1DE01C274B7/207345/Hozer_mancal_9_2015_b.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٢٠).

١٠٤ براك ربيد، «نتنياهو: خطة الاستثمار في المجتمع العربي لا يمكنها أن تتقدم دون معالجة ضبط القوانين في المجتمع»، هآرتس، ٢٠١٦/١/١٠، على الرابط الآتي: http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2818614 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

١٠٥ للاطلاع على بعض ردود الفعل يرجى مراجعة: مقال جعفر فرح، «المعركة على تخصيص الميزانية للجماهير العربية» **موقع العرب**، ٢٠١٥/١٢/٣١، على الرابط الآتي: http://www.alarab.com/Article/722841 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨). رد جمعية سيكوي على صفحتها في شبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك) https://www.facebook.com/sikkuy/photos/pb.304921469636475.-2207520000.1452525927./808003685994915/?type=3&theater (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨). النائب باسل غطاس على صفحته في شبكة التواصل الاجتماعي (فيسبوك) على الرابط الآتي: https://www.facebook.com/basel.ghattas/posts/10153423218152861 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

١٠٦ عن موقع القناة السابعة، «العرب سيتدفقون لصناديق الاقتراع بتمويل نتنياهو وكحلون». على الرابط الآتي: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/313084 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

١٠٧ للاطلاع على ملخّص التقرير، يرجى مراجعة **موقع وزارة الأمن الداخلي**، ٢٠١٥، على الرابط الآتي: http://mops.gov.il/Documents/Publications/HofeshHamaida/SummeryReport2015_n.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

١٠٨ «القائمة المشتركة تطالب نتنياهو بإلغاء قانون «برافر الاقتلاعي»» **موقع الجبهة**، ٢٠١٥/٠٧/١٣، على الرابط الآتي: http://www.aljabha.org/index.asp?i=93134 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

١٠٩ للاطلاع على القرار يرجى زيارة **موقع المحكمة العليا**، على الرابط الآتي: http://elyon1.court.gov.il/files/11/940/030/T20/11030940.T20.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

١١٠ في اليوم العالمي لحقوق الإنسان: ١٠ قرارات للمحكمة العليا تنتهك حقوق الإنسان،» **موقع عدالة**، ٢٠١٥/١٢/١٠، على الرابط الآتي: http://www.adalah.org/ar/content/view/8707 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

١١١ للاطلاع على القرار يرجى زيارة **موقع المحكمة العليا**، على الرابط الآتي: http://elyon1.court.gov.il/files/12/200/042/v29/12042200.v29.htm (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

١١٢ «حول اليوم العالمي لحقوق الإنسان،» مرجع سابق **موقع عدالة**

١١٣ «هدم العراقيب في المرة الـ ٩١»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٥/١٠/٢٨، على الرابط الآتي: http://goo.gl/U1IKKi (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٦).

١١٤ ناهد درباس، «قرية الرمية... قصة بلدة تحولت إلى «غيتو» بأعالي الجليل»، **موقع العربي الجديد**، على الرابط الآتي: http://goo.gl/ZRfdCA (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١١٥ «أهالي رمية يطالبون بحق العيش بكرامة»، **موقع فلسطينيو ٤٨**، ٢٠١٥/٠٦/١٢، على الرابط الآتي: http://pls48.net/?mod=articles&ID=1199218#.Vrc6uPkrLZ4 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١١٦ عن موقع هآرتس، جاكي خوري، «المستشار القضائي للحكومة يسرّع هدم البيوت في المجمعات العربية» على الرابط: http://www.haaretz.co.il/news/law/.premium-1.2829312 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١١٧ «وثيقة المشتركة» للأرض والبيت،» **موقع الجبهة**، ٢٠١٥/٠٥/٠٧، على الرابط الآتي: http://www.aljabha.org/?i=91618 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١١٨ «المستشـــار القضائي للحكومة يتبني توصيات «لجنة الهدم،» **موقع يافا ٤٨**، ٢٠١٦/٠١/٢٥، على الرابط الآتي: http://www.yaffa48.com/?mod=articles&ID=23058 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١١٩ «اســتياء عــارم من توصيات لجنة «البناء غير المرخص» الإســرائيلية»، **وكالـة معـا الإخباريـة**، ٢٠١٦/٠١/٢٥، على الرابط الآتي: https://www.maannews.net/Content.aspx?id=824113 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١٢٠ يذكر أنه في العام 1974 أبرمت اتفاقية ألزمت من خلالها دائرة أراضي إســرائيل الوقف الإســلامي، بتوقيع عقد بالإيجار، يسمح للطرف المســتأجر بالتصرف بالوقف، دون الرجوع إلى لجنة أمناء الوقف (المالك الأصلي). اســتناداً إلى هذا الاتفاق قامت شــركة تطوير عكا، وكيل دائرة أراضي إســرائيل، بإخلاء عشــرات المنازل من ساكنيها، وعرض خان العمدان للبيع، لتحويله إلى فندق، كما أعــدت خرائــط هيكلية لبناء طابق ثالث بهدف زيادة الأرباح الاقتصادية، إضافة إلى تحويل خان الشــونة القريب إلى مجمع تجاري، عدا اقتطاع عشرات العقارات والبيوت القديمة. ويهدد المخطط أكثر من ١٦٠ عائلة عربية تلقت أوامر إخلاء، و٢٥٠ بيتاً مغلقاً في عكا القديمة يمنع العرب من السكن فيها سواء من خلال استئجارها أو شرائها. عن موقع آفاق البيئة والتنمية، ربى عنبتاوي، «أسوار عكا المنيعة التي هزمت نابليون تتحدى مخططات الاحتلال تحويلها إلى مدينة فنادق» على الرابط http://www.maan-ctr.org/magazine/article.php?id=c3078y798840Yc3078 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

١٢١ ، توفيــق عبد الفتاح، «عكا في خطر: ســرطان التهويــد ينخر البلدة القديمة»، **موقـع عـرب ٤٨**، ٢٠١٥/١١/٠٣، على الرابط الآتي: http://goo.gl/WvClmW (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

١٢٢ ناهد درباس، «إستراتيجيات بديلة لحل أزمة السكن للعرب في حيفا»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٦/٠٢/٠٣، على الرابط الآتي: http://goo.gl/Q5vXnp (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

١٢٣للاطلاع على التقرير يرجى زيارة **صفحة مؤسسة التأمين الوطني**، ٢٠١٤، على الرابط الآتي: http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2014.pdf (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١٢٤ للتوسع حول تقرير الفقر، يرجى مراجعة الفصل الاقتصادي في التقرير الحالي .

١٢٥ للاطلاع على تقرير **عدالة** «الفقراء والأشد فقراً»، يرجى زيارة صفحة المركز، ٢٠١٥/١٢، على الرابط الآتي:
http://www.adalah.org/uploads/Adalah__on__poverty__report__2014-January__2016.pdf (آخــر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٧).

١٢٦ «الطيبــي فــي خطاب مطالبــة الحكومة بمكافحــة الفقر: الفقر ليس نتيجة فشــل الفقراء، وإنما فشــل الحكومــة،» **موقـع المسار**، ٢٠١٥/١٢/١٧، على الرابط الآتي: http://almasar.co.il/art.php?ID=72457 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/٨).

١٢٧ «النائبة عايدة توما لبكرا «الشــرطة شــريكة في قتل النســاء كما القاتــل تماماً»، **موقـع بكـرا**، ٢٠١٥/١١/٢٢، على الرابط الآتي: http://bokra.net/Article-1319735 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).

١٢٨ ، «ما بعد الجريمة: الشرطة تعترف بتقصيرها بمنع قتل سميرة إسماعيل»، **موقع عرب ٤٨**، ٢٠١٦/٠٢/٠٣، على الرابط الآتي: http://goo.gl/F7NxO6 (آخر مشاهدة ٢٠١٦/٢/١٣).